الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٥٦

الاثنين ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ١١٧ و ١١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تنشيط أعمال الجمعية العامة موضوع هام ظل مدرجا في جدول الأعمال منذ عدة دورات. وفي ذلك السياق أشكر سعادة السفيرة سانيا استيغليتش وسعادة السفير خورخيه أرغويو على عملهما الفعال أثناء توليهما الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة في الدورة الرابعة والستين. لقد أفضت جهودهما إلى اعتماد تقرير الفريق العامل (A/64/903) والقرار ٦٤/٣٠١. وستكون هاتان الوثيقتان مفيدتين لمناقشتنا اليوم.

في مناسبات عديدة منذ افتتاح هذه الدورة كررتُ تبيان رؤيتي لجمعية عامة قوية تعمل بصفتها المحفل الأعلى للمناقشة العالمية. وقد لاحظت بارتياح أن تلك الرؤية يتشاطرها كثيرون. ويشكل عقد المناقشات غير الرسمية قبل انعقاد مؤتمر قمة مجموعة العشرين وبعده، مثلما حدث في ١٦ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف بناء الجسور بين مجموعة العشرين والجمعية العامة، إحدى الطرق التي يمكن بها إعادة تأكيد الدور المحوري لمنظمنا في الحوكمة العالمية.

ومن العناصر الأخرى، وهو عنصر يتسم بأهمية مساوية، العمل على كفالة أن تكون منظمتنا مجهزة بما يلزم لمواجهة التحديات التي تواجهها وتطبيق الإصلاحات اللازمة. وإن تنشيط أعمال الجمعية العامة جزء من ذلك الجهد.

وقد أحرز التقدم فعلاً في عدد من المجالات. فممارسة انتخاب رئيس الجمعية العامة قبل ثلاثة أشهر من توليه مهام منصبه تسمح له، على سبيل المثال، بإعداد نفسه للاضطلاع بدوره. وعلى نفس المنوال، يشكل تكليف رئيس الجمعية بصلاحية تنظيم مناقشات مواضيعية غير رسمية طريقة فعالة لإشراك الجمعية العامة في مسائل المناقشة العالمية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وكفالة تمتعها بعلاقة عمل فعالة مع الأطراف الفاعلة الأخرى في مجال الحوكمة العالمية.

ومنذ أن توليتُ مهام منصبي بصفتي رئيس الجمعية، واصلتُ أيضا إجراء اتصالات تفاعلية منتظمة مع جميع الرؤساء المتعاقبين لمجلس الأمن في هذه السنة، ومع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن، كما جاء في مشروع القرار المطروح على المناقشة اليوم، لا يزال يتعين تحقيق التقدم في عدد أكبر من المجالات، من إجراءات ترشيح الأمين العام إلى أساليب عمل الجمعية.

أهمية هذه المسائل لا يجوز التقليل من شأنها. فجدول الأعمال المثقل أكثر من اللازم بالبنود ينطوي على خطر تقويض جودة المناقشة. وإن تنظيم عدد كبير جدا من الاجتماعات الرفيعة المستوى، على سبيل المثال، يقلل من تركيز الانتباه الذي يجب أن يعطى لكل اجتماع منفرد منها. وفي ذلك السياق تابعتُ باهتمام الجهود التي اضطلعت بها اللجنة الثانية لترشيد جدول أعمالها. وإنني لواثق بأن ذلك النهج مثال يجدر بالجمعية العامة أن تقتدي به.

هذه المبادرة تكمن الآن في أيدي الجمعية. وأتوقع من مناقشة اليوم أن تقود إلى رغبة واضحة في التحرك قدما بالمبادرات التي ستُطرح لتنشيط أعمال الجمعية، مما سيحدد معالم الطريق التي سيسترشد بها الفريق العامل الجديد المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة، الذي وافق الرئيسان المشاركان له، السفير دليوس تشيكولس والسفير كميلو غونسالفيس، على توجيه دفة أعماله. أتقدم إليهما بأسمى آيات الشكر وأطمئنهما على دعمي لهما في أعمالهما.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا والجبل الأسود وصربيا، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية ليختنشتاين والنرويج، فضلا عن أرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

السيد الرئيس، يعرب الاتحاد الأوروبي أولا وقبل كل شيء عن شكره لسلفكم، السيد علي التريكي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ونشكر أيضا السيدة سانيا استيغليتش والسيد خورخيه أرغويو، الممثلين الدائمين لسلوفينيا والأرجنتين على التوالي، على توليهما الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة. وإن الاتحاد الأوروبي يشكركم أيضا، السيد الرئيس، على تعيينكم السريع للممثل الدائم لجمهورية ليتوانيا، السيد دليوس تشيكولس، والممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، السيد كميلو غونسالفيس، رئيسين مشاركين للفريق العامل.

السيد الرئيس، إن البيان الذي افتتحتم به المناقشة العامة في الدورة الخامسة والستين كرستموه لاستعادة الدور المحوري للأمم المتحدة والجمعية العامة في الحوكمة العالمية (انظر A/65/PV.11). وفي خطابكم الافتتاحي، شددتم على أن الرأي العام غالبا ما ينظر إلى الجمعية العامة كمحفل لا حول له ولا قوة، وليس له أي تأثير. وقد أعربتم عن الأمل بأن تُظهر الدورة الخامسة والستون أن الجمعية قادرة على التغيير وإحداث الأثر. وإن الاتحاد الأوروبي يشاطركم هذا التقييم الصريح للحالة.

مع ذلك، لا يمكن تحقيق التغيير الذي تدعون إليه، سيدي، بدون بذل الجهود. والجمعية العامة لن يمكنها أن تثبت خطل المتشككين وتسترد موقعها في صدارة الحوكمة العالمية إلا إذا أكدت الدول الأعضاء فيها رغبتها في إعادة النظر في عاداتها ومراجعة أساليب عملها، بقصد التركيز

بصورة تامة على المسائل التي تهم الرأي العام والمجتمع الدولي بأسره.

وتلك الممارسة ستتطلب الاختيار بين خيارات صعبة في تنقيح قائمة أولويات الجمعية وأساليب عملها، لا سيما من حيث ترشيد قراراتها وتقليل عددها. وتلك الجهود ينبغي أن تسمح لنا أيضا بأن نكرس أنفسنا أكثر للمناقشات السياسية المضمونية بشأن المسائل المستجدة التي يُطلب من الأمم المتحدة – ومن الجمعية العامة على وجه التحديد – أن تتخذ إجراءات بشأنها.

السيد الرئيس، إن الاتحاد الأوروبي يقف بحزم إلى جانبكم في جهودكم لتنشيط أعمال الجمعية العامة ويؤكد من جديد دعمه لتعددية الأطراف الفعالة، التي تعتبر الأمم المتحدة طرفا فاعلا محوريا فيها. وإن معاهدة لشبونة، التي دخلت حيز النفاذ قبل سنة، تشدد على ذلك الجانب. وبالتالي فإن تعزيز أركان الأمم المتحدة يظل أولوية من أولويات الاتحاد الأوروبي الرئيسية.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الجمعية العامة، باعتبارها إحدى الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، ينبغي أن تبرهن على أهميتها بالتركيز على المسائل التي تخدم مصالح الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره والرأي العام.

ولقد آمن الاتحاد الأوروبي دائما بأن من الأهمية الحيوية بمكان تطوير مبادرات خاصة تصمم لتحسين أداء الجمعية. ولهذا السبب نلاحظ مع الارتياح حقيقة أن آخر التقرير للفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة يتضمن، عملا بالقرار ٦٤/٣٠١، استعراضا متعمقا لجدول جرد جميع المقترحات ذات الصلة بشأن هذا الموضوع، وكذلك للمرحلة التي بلغتها الإجراءات المتخذة بشأنها.

وتتيح المناقشة التي أجرتها اللجنة الثانية بشأن أساليب العمل في بداية مباشرة اللجنة لأعمالها في الدورة الخامسة والستين مثالا آخر على التقدم الملموس الذي يرحب به الاتحاد الأوروبي. وتلك المبادرة ينبغي أن تحذو حذوها اللجان الأخرى.

ختاما، يود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على الدور الأساسي الذي يضطلع به الفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة، وسيواصل الاتحاد مشاركته الحثيثة بطريقة عملية في أعمال الفريق العامل. وفي ذلك السياق يسر الاتحاد الأوروبي أن يسهم في رسم خطة العمل.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، أي، إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وكمبوديا وماليزيا وميانمار وبلادي فييت نام.

إن آسيان تتمسك بموقفها الثابت بأن الجمعية العامة تشكل الهيئة الأولى الأكثر تمثيلا لرسم السياسة في الأمم المتحدة. وتعترف آسيان بدور الجمعية العامة في تناول مسائل السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وبناء على ذلك تؤكد آسيان على حتمية تنشيط أعمال المنظمة بهدف تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها أكثر. وذلك يتطلب التزاما وإرادة سياسية من جميع الدول الأعضاء وينبغي الاضطلاع به بطريقة شاملة وجامعة وشفافة.

وفي ذلك الصدد تنضم آسيان إلى الدعوة إلى التنفيذ التام للقرار ٦٤/٣٠١ المتخذ في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عن تنشيط أعمال الجمعية العامة. وتقدر آسيان جهود الفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة التي أسفرت عن تقديم تقريره الوارد في الوثيقة A/64/903 المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

لا يمكن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تؤكد بما فيه الكفاية على الأهمية الحيوية لتدفق المعلومات والتعاون والتنسيق بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. لذلك تحث الرابطة – في جملة أمور – على استمرار عقد الاجتماعات الدورية بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن عقد اجتماعات غير رسمية لرئيس مجلس الأمن مع جميع الدول الأعضاء قبل إعداد التقرير السنوي للمجلس، كما كان الحال في أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز قيام علاقات إيجابية وفعالة ومتوازنة بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن والجمعية العامة، على النحو المحدد في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل كفالة الأداء الفعال لولايات كل جهاز وواجباته ووظائفه.

ويظل تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة ضرورياً لعملية التنشيط. ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، تعزيز ذاكرته المؤسسية، وتخصيص ميزانية كافية وفقاً للإجراءات القائمة، وتوفير خدمات المراسم والخدمات الأمنية الملائمة والحيز المكتبي للرئيس في إطار الموارد المتاحة. وفي ذلك الصدد، تعتقد الرابطة أن من الضروري كفالة توفير القدر الكافي من الموارد المالية والبشرية للمكتب واستخدامها استخداماً فعالاً بهدف تحسين عمله الموضوعي.

إن اختيار وتعيين الأمين العام مسألة أخرى بالغة الأهمية وتشكل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. وترى الرابطة أن تلك المسألة ينبغي التصدي لها بأسلوب شامل وشفاف يشمل جميع الدول الأعضاء، مع المراعاة اللازمة للتناوب الإقليمي والمساواة بين الجنسين.

وتحث الرابطة الدول الأعضاء على التقيد الصارم بالمادة ٩٧ من الميثاق، بالإضافة إلى أحكام قرار الجمعية ١١ (د-١) الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ والقرار ٢٤١/٥١ الصادر في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن دور الجمعية العامة في تعيين الأمين العام بتوصية من مجلس الأمن. علاوة على ذلك، نحث رئيس الجمعية العامة على التشاور مع الدول الأعضاء لتحديد المرشحين والموافقة عليهم وبعد ذلك تقديم النتائج إلى مجلس الأمن.

ينبغي أن تضطلع الجمعية العامة بدور استباقي أكبر في التعامل مع المسائل ذات الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي، بما في ذلك السلم والأمن الدوليان والاقتصاد، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالهيكل الجديد لبناء السلام، الذي قدّم إسهامات جبارة لمقاصد ومبادئ الميثاق وأهداف المنظمة.

ونرحب بمبادرة الجمعية العامة إلى عقد جلسات جيدة التوقيت وذات صلة استجابةً للأزمات العالمية مثل عقد مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتشجع الرابطة الجمعية على الاستفادة أكثر من تلك الممارسات.

وفي عالم اليوم المتسم بتفاعل أصحاب المصلحة المتعددين، من الضروري أن يجري تنشيط دور الجمعية العامة وسلطتها لكي تسهم في تعزيز التمثيل الشرعي والعالمي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. وتلتزم الرابطة بالعمل بنشاط وإيجابية مع كل الشركاء الآخرين من أجل تحقيق تلك الغاية.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

في البداية، تهنئ حركة عدم الانحياز سعادة السفير كاميلو غونسالفيز، الممثل الدائم لسانت فنسنت وغرينادين، وسعادة السفير داليوس شيكوليس، الممثل الدائم لجمهورية ليتوانيا، على تعيينهما ميسرين مشاركين للفريق العامل

المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والستين. واسمحوا لي أيضاً بأن أعرب عن امتنان أعضاء الحركة لسعادة السفيرة سانجا ستغليتش، الممثلة الدائمة لسلوفينيا، وسعادة السفير خورخي آرغوييو، الممثل الدائم للأرجنتين، على العمل الممتاز الذي اضطلعا به في رئاستهما المشتركة للفريق العامل المخصص خلال الدورة الرابعة والستين.

وتجدد حركة عدم الانحياز التأكيد على أهمية تنشيط الجمعية العامة وصحة وأهمية موقفها المبدئي فيما يتعلق بتلك العملية. وتشير الحركة إلى أن عملية التنشيط ذات طابع سياسي وتهدف بصورة رئيسية إلى تعزيز دور الجمعية العامة باعتبارها الجهاز التداولي والتمثيلي الأول لصنع السياسة في الأمم المتحدة وتعزيز مكانتها في إطار منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولذلك ينبغي القيام بالعملية بصورة شاملة وشفافة وفعالة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة أن تحترم الدول الأعضاء احتراماً تاماً وظائف وسلطات كل جهاز من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة، وأن تحافظ على وجود توازن بين تلك الأجهزة في إطار وظائف كل واحد منها وسلطاته التي حددها الميثاق. وفي ذلك الصدد، يجب أن يراعي مجلس الأمن مراعاةً كاملة جميع أحكام الميثاق وجميع قرارات الجمعية العامة التي توضح علاقة المجلس بالجمعية وبالأجهزة الرئيسية الأخرى.

وتعرب الحركة مرة أخرى عن قلقها، كما أعربت عنه في الدورات السابقة، حيال استمرار محاولات مجلس الأمن التعدي على سلطات الجمعية العامة وصلاحياتها. ولا تمنح المادة ٢٤ من الميثاق لمجلس الأمن صلاحيات التصدي لمسائل تقع في نطاق وظائف وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتملك الجمعية العامة، بوصفها الجهاز المعني بصنع السياسات في المنظمة، السلطة والدور الضروري لوضع إطار العمل وإرساء المبادئ وتحديد الأهداف لعموم منظومة الأمم المتحدة، بأجهزتها ووكالاتها وبرامجها المتعددة.

وينبغي أن تحافظ الجمعية العامة على دورها وولايتها في تحديد أولويات الأمم المتحدة في النظر في كل المسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة والإصلاحات، بما في ذلك سلطتها المطلقة في تخصيص وإعادة تخصيص الموارد المالية والبشرية وفي تعيين كبار الموظفين في الأمانة العامة، وفقاً للميثاق وقرارات الجمعية ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، يجب احترام صلاحيات الجمعية بوصفها الجهاز الإشرافي الرئيسي للمنظمة، بما في ذلك الإشراف على إدارة عمليات حفظ السلام ومشترياتها.

ومع إعراب حركة عدم الانحياز عن استعدادها لمواصلة دعم كل الجهود الجارية لتعزيز الدور المركزي للجمعية العامة وسلطتها، فإنها تود أن توضح أنها ستعارض أي مسعى يهدف إلى تقويض إنجازات الجمعية أو التقليل من شأنها، أو الحط من دور الجمعية الحالي ووظائفها، أو إثارة الشكوك إزاء أهميتها ومصداقيتها.

وترحب حركة عدم الانحياز باتخاذ القرار ٣٠١/٦٤ في أيلول/سبتمبر، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه، في جملة أمور، الفريق العامل المخصص ليقوم بمناقشة المسائل المتصلة بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الحالية ويقوم على وجه الخصوص بتقييم حالة تنفيذ قرارات الجمعية السابقة بهذا الشأن.

وتؤكد الحركة مجدداً صلاحية ووجاهة جميع مواقفها، وتجدد تأكيد رغبتها في الإسهام الفعال والبناء في أنشطة الفريق العامل بهدف تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها. ومن أجل

القضاء بشكل مطرد على المعوقات التي لا تزال تحول دون أن تحقق عملية تنشيط الجمعية العامة كل إمكاناتها من الأهمية القصوى إجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ قرارات الجمعية والتحديد الواضح للأسباب الكامنة وراء عدم التنفيذ.

ومن البديهي أن دور وأنشطة رئيس أو رئيسة الجمعية، بالرغم من عدم تغيير صلاحياته أو صلاحياتها، قد تطورت بشكل جذري بمرور الزمن، سواء من حيث التكيف مع تنامي أنشطة ومبادرات الجمعية أو من حيث الاضطلاع بمهام رسمية وبروتوكولية وجعل عمل الجمعية أكثر بروزاً. وترى الحركة أن الزيادة في حجم العمل يجب أن يرافقها توفير الموارد البشرية والمالية الضرورية.

وتذكر الحركة، في ذلك الصدد، بالقرار ٣٠١/٦٤ الذي يطلب من الأمين العام تقديم اقتراحات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣ لاستعراض اعتمادات ميزانية مكتب رئيس الجمعية العامة، ولتؤكد على أهمية كفالة فعالية مكتب الرئيس، بوسائل من بينها تعزيز ذاكرته المؤسسية. ومع ملاحظتنا مع التقدير للتقدم المحرز بالفعل في ذلك الصدد، نرى ضرورة تكريس جهد خاص لتنفيذ القرارات القائمة بشأن هذه المسألة علاوة على تحديد السبل والوسائل، خلال المناقشات المقبلة في إطار الفريق العامل، للسعي بعزم لتحقيق هذا الهدف بشكل مطرد.

وتؤكد الحركة مجدداً الحاجة إلى أن يكون اختيار الأمين العام أكثر شفافية وشمولا لكل الدول الأعضاء من أجل السماح للجمعية العامة بالمشاركة بفعالية وكفاءة في اختيار وتعيين الأمين العام، طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

وترى الحركة أن من الخطوات الملائمة لتعزيز دور الجمعية في عملية الاختيار، التي تتسق بالكامل مع المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، حث الجمعية على التشاور مع الدول الأعضاء لتحديد المرشحين والموافقة عليهم. إن تقديم مرشحي منصب الأمين بصورة رسمية أمام الجمعية العامة سيهيء الفرصة بلا شك لتفاعل مفيد وفعّال بين الدول الأعضاء. وسيكون بمقدور رئيس الجمعية العامة أن يدعو، لهذا الغرض، إلى عقد جلسة للجمعية لتبادل الآراء والحوار مع كل المرشحين. ويمكن بعد ذلك تقديم نتيجة المشاورات، بما في ذلك الموافقة المحتملة على المرشحين، إلى مجلس الأمن.

وتدرك الحركة أيضاً أن تلك الآلية ستتطلب، عند اعتمادها، فترة انتقالية وقد لا تكون قابلة للتطبيق فوراً على العملية المقبلة لاختيار وتعيين الأمين العام.

وختاماً، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً أن تنشيط الجمعية وتمكينها من ممارسة دورها وصلاحياتها على نحو كامل في بيئة أكثر استجابة سيسهم بقدر كبير في تعزيز منظومة الأمم المتحدة بكاملها وفي تحسين الحوكمة الدولية والنهوض بتعددية الأطراف. والحركة مستعدة للتعاون والمشاركة مع الوفود الأخرى في مناقشة مثمرة وبناءة بصورة شاملة وعميقة وشفافة حول هذا البند من جدول الأعمال.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب، سيدي الرئيس، عن تقدير مصر لقراركم إدراج تنشيط أعمال الجمعية العامة في الأولويات الرئيسية وباعتباره عنصراً ضرورياً في موضوع الجمعية في دورتها الخامسة والستين ”إعادة تأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية“.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكر سعادة السفير سانجا ستيغليتش، الممثل الدائم لسلوفينيا، وسعادة السفير خوخي آرغويلو، الممثل الدائم للأرجنتين، على عملهما الممتاز وإخلاصهما لدى توليهما الرئاسة المشتركة للفريق

العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدور الرابعة والستين، ولأتعهد بتقديم الدعم الكامل لرئيسي الفريق العامل المشاركين المعينين حديثاً للدورة الخامسة والستين، سعادة السفير داليوس شيكيوليس، الممثل الدائم لليتوانيا، وسعادة السفير كاميلّو غونزالفيس، الممثل الدائم لسانت فنسنت وغرينادين، لدفعهما إلى الأمام لعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وأود أن أعرب عن تأييد مصر للبيان الذي أدلى به سعادة الممثل الدائم للجزائر باسم حركة عدم الانحياز، وأن ألقي الضوء على بعض الملاحظات الإضافية التي تراها مصر ضرورية لنجاح عملية تنشيط الجمعية العامة.

منذ عام ١٩٩٣، اتخذت الدول الأعضاء بتوافق الآراء أكثر من ١٦ قرارا متعاقبا تتضمن تدابير محددة متفق عليها تهدف إلى تحسين وتعزيز أعمال الجمعية العامة بصفتها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة للمداولات وصنع السياسات والتمثيل، وإلى تعزيز دورها في عملية وضع المعايير وتدوين القانون الدولي.

للأسف، لم يتم تنفيذ تلك التدابير المتفق عليها. وفضلا عن ذلك، لقد أخفقنا في بلوغ الأهداف الرئيسية الواردة في الفقرات ذات الصلة من إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). ولم تتحقق نتائج ملموسة بشأن هذا الموضوع المهم حتى الآن. ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى انعدام الإرادة السياسية لكفالة أن تضطلع الجمعية بدورها القيادي في مراعاة صارمة للتوازن الدقيق الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة بين كل الأجهزة الرئيسية، لا سيما فيما يتعلق بمجلس الأمن.

لذلك، تعتقد مصر أن الخطوة الأولى والحيوية لدفع عملية تنشيط الجمعية العامة إلى الأمام ستكون التركيز على التنفيذ الأمين لكل القرارات السابقة التي جرى اتخاذها بتوافق الآراء على هذه المسألة وعلى الاقتراحات الجديدة المتخذة خلال هذه الدورة. وفي ذلك الصدد، ووفقاً للفقرة ٣ من منطوق القرار ٣٠١/٦٤، نتوقع أن يقوم الفريق العامل المخصص بإجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ القرارات السابقة وأن يقدم الأمين العام تقريراً مستكملاً عن حالة تنفيذ كل تلك القرارات، علاوة على تقديم اقتراحات محددة لكفالة تنفيذها تنفيذا كاملاً.

ينبغي أن تركز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن على تطبيق كل واحد من الجهازين للولاية الخاصة به. للأسف، لا يزال مجلس الأمن يتعدى على دور الجمعية العامة ومهامها في العديد من الجوانب. ومن ناحية أخرى، لا تقوم الجمعية العامة بممارسة كل مسؤولياتها المنصوص عليها في الدستور، وفي بعض الأحيان لا تستطيع ذلك.

ينبغي أن تقوم الجمعية العامة بدورها بفعالية وأن تستجيب للحالات الناشئة التي تعرض للخطر السلمَ والأمن الدوليين، كما نصت على ذلك المواد من ١٠ إلى ١٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، وأن تستخدم الإجراءات الواردة في المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تتيح للجمعية اتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة، مع مراعاة أن المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن.

إن اتخاذ القرار ٣٠١/٦٣، بشأن الحالة في هندوراس، والقرارين ١٠/٦٤ و ٢٥٤/٦٤ بشأن متابعة تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة تقدم أمثلة واضحة على قدرة الجمعية العامة على أخذ زمام المبادرة في المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين بدون التعدي على صلاحيات مجلس الأمن. وينبغي تشجيع هذا الاتجاه لدى الجمعية العامة ورئيسها بل وتطويره، وبخاصة حين

يخفق مجلس الأمن في التصدي لقضايا تتعلق بالإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ووقف الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة، تنفيذاً لمسؤوليته الأولية وعملاً بالفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وفي الوقت نفسه، لا بد من إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية بتوسيعه وإلغاء حق النقض إلغاء تاماً، بدءاً بقضايا الجرائم الكبرى. وتحقيق ذلك الهدف من شأنه أن يوطد التزام الأعضاء الدائمين بالمجلس، بمن فيهم الأعضاء الدائمون الجدد، والتزام جميع أعضاء الجمعية العامة بحماية الشعوب من هذه الجرائم الفظيعة.

وتشدد مصر على أن الجمعية العامة تظل الجهاز الأساسي للقيام باستعراض عمل المؤسسات التابعة، ومن بينها مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، عملاً بقراراتها ذات الصلة. واختتمت الجمعية في ٢٩ تشرين الثاني/أكتوبر عملية استعراض لجنة بناء السلام بتوافق الآراء (انظر A/65/PV.41)، وتؤكد مصر على ضرورة اعتماد نتيجة عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء أيضاً.

كما ينبغي أن تزيد الجمعية العامة من تفاعلها مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، تقدر مصر الخطوات التي اتخذها رئيس الجمعية في دورتها الرابعة والستين بدعوته لعقد مناقشات مواضيعية حول مسائل من بينها المياه ونزع السلاح وعدم الانتشار وعمليات حفظ السلام، الأمر الذي أسهم إيجاباً في زيادة الوعي العام بالجمعية وإبرازها. كما نثني عليكم، سيدي الرئيس، لاستمراركم في تلك الممارسة، بدءاً بمناقشة مواضيعية حول الحد من مخاطر الكوارث في شباط/فبراير ٢٠١١، وستتبعها مناقشات أخرى حول تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية ومسائل أخرى.

إن كفالة فعالية مكتب رئيس الجمعية العامة ضروري أيضاً لتحسين دور الجمعية وسلطتها، بوسائل من بينها تحسين الذاكرة المؤسسية للمكتب. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيُقدم في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، لاستعراض مخصصات الميزانية لمكتب الرئيس حتى تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار يكفل أن تتوافق الموارد المالية والبشرية المخصصة للمكتب مع حجم العمل المتزايد الذي تضطلع به الجمعية.

لقد أصبحت عملية اختيار وتعيين الأمين العام بمرور الوقت أقل شفافية وشمولاً. والمادة ٩٧ من الميثاق واضحة في نصها على أنْ ”تعين الجمعية العامة الأمين العام بناءً على توصية مجلس الأمن“. إلا أن مجلس الأمن – لا سيما الأعضاء الدائمين – قد استحوذ على نفوذ مفرط عبر السنين بهذا الشأن، وهذا يعتبر أحد الأوجه العديدة لتغوله على سلطات الجمعية.

علاوة على ذلك، لقد ثبت أن القرار ١١ (د-١) لعام ١٩٤٦ تشوبه بعض أوجه القصور في معالجة المخاوف المتنامية من جانب الدول الأعضاء. ولذلك السبب، ثمة حاجة ماسة لتحسين حقيقي في العملية الحالية من خلال التنفيذ الأمين للأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية ٥١/٢٤١ و ٦٠/٢٨٦. وسيمكن ذلك للجمعية بأن تكون مشاركة منذ المراحل المبكرة لعملية الاختيار عند تحديد المرشحين لشغل هذا المنصب الرئيسي. وينبغي عدم استخدام حق النقض في اختيار الأمين العام.

ومن ناحية أخرى، فإن تقرير وحدة التفتيش المشتركة، الوارد في الوثيقة J1U/REP/2009/، والمتعلق

بالاختيار وشروط خدمة الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن يشكل أساساً صلباً للنقاش بين الدول الأعضاء، في إطار فريق العمل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، حول سبل تعزيز دور الجمعية في اختيار الأمين العام.

وينبغي ألا يكون تركيزنا منصباً على الإجراءات وأساليب العمل فحسب بل بالأحرى على الإجراءات الموضوعية. لذلك فإن أفضل طريقة لتحسين تعددية الأطراف هي تنشيط الجمعية العامة بتحديد وتنفيذ المزيد من الإجراءات لدعم دورها وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، والاستفادة المتواصلة من القرارات السابقة والعملية التي شُرع فيها خلال الدورات الماضية. وبما أن مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على الوفاء بمسؤولياتها ترتبط بصورة متزايدة بقدرة الجمعية العامة على ممارسة سلطاتها المؤسسية، فإن مصر تشدد على الحاجة الماسة لإرادة سياسية قوية دعماً للحوكمة الدولية الجيدة القائمة على المساواة والشفافية والمساءلة.

السيد ديلغادو سانشيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. ونود أن نضيف بعض التعليقات بصفتنا الوطنية.

أولاً، نرحب بالجهود المقدرة التي قامت بها الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الرابعة والستين، وبتقرير الفريق العامل الوارد في الوثيقة A/64/903، وباعتماد القرار ٦٤/٣٠١. كما نهنئ سفيري ليتوانيا وسانت فنست وغرينادين على توليهما الرئاسة المشتركة خلال الدورة الخامسة والستين، ونؤكد لهما كامل تعاوننا ومساعدتنا.

إن تنشيط الجمعية العامة عنصر أساسي من أجل إصلاح حقيقي للأمم المتحدة. وإلى أنْ تمارس الجمعية وظائفها وسلطاتها ممارسة كاملة، لا يمكننا أن نكون راضين عن عملنا. لا يمكننا أن نتكلم عن منظمة قادرة على الاستجابة للحالة الراهنة للعلاقات الدولية إنْ لم نحول الجمعية إلى مركز للنقاش والعمل المتعدد الأطراف.

وتكمن المشكلة الرئيسية لتنشيط عمل الجمعية العامة في عدم وجود إرادة سياسية لدى بعض الدول التي تريد أن تفرض مصالحها الخاصة الضيقة على وجهة النظر الديمقراطية التي تحظى بالأغلبية لدى لمجتمع الدولي. لهذا السبب فإن تنشيط الجمعية ليس مسألة تقنية، كما يريد منا البعض أن نعتقد ذلك، بل هو في جوهره مسألة سياسية.

ذلك هو السبب الأساسي لإثارة مسائل مهمة مثل عدم تنفيذ العديد من قرارات الجمعية العامة، وهي قرارات لا تزال غير فعالة بالرغم من أنها تمثل في مجموعها قواماً معتبراً من المعايير. تنطبق تلك الحالة أيضاً على العديد من القرارات الخاصة بتنشيط الجمعية التي لم تحظ، هي الأخرى، إلا بقدر محدود من التنفيذ.

ينبغي الانتباه بشكل خاص لتنفيذ القرارات والتوصيات المتعلقة بانتخاب الأمين العام والبحث عن تدابير تكفل إنفاذها. وكما قلنا في مناسبات أخرى، لا يمكن أن يكون تنشيط الجمعية العامة مجرد خطابات. فالجمعية تتمتع بكل السلطات القانونية التي تمكنها من التصرف. ونأمل أن يتمكن الفريق العامل المخصص خلال هذا العام من اعتماد جدول أعمال واسع ومرن يمكننا من تحقيق نتائج ملموسة.

ويجب أن نضمن التوازن الملائم بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، عملاً بالميثاق. ويساورنا القلق بشكل خاص من محاولات مجلس الأمن المتكررة إنشاء معايير وتعريفات قانونية، غاضاً الطرف عن حقيقة أن من المسؤوليات الحصرية للجمعية، وفقاً للمادة ١٣ من الميثاق، أن تشجع التقدم المضطرد للقانون الدولي وتدوينه. هذه

الاتجاهات والمحاولات الخطيرة الرامية إلى توسيع جدول أعمال مجلس الأمن بتجاوز ولايته بجب وقفها لأسباب من بينها أنها تمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة.

إنّ الجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية للتداول وصنع السياسات الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة. إنها تتمتّع بالمشروعية والمهابة بحُكم عضويتها الواسعة النطاق وسِمَتها الديمقراطية، بصفتها التعبير الأمثل عن المساواة في السيادة بين الدول. وتنشيط أعمالها مسألة ذات أهمية بالغة.

ولا يمكن إلاّ لهيئة تتَّسم بِسِمات الجمعية العامة، أن ترقى إلى مستوى المشاكل العالمية الراهنة، التي تستدعي أكثر من القدرات المحدودة لأية دولة بمفردها، أو حتى لمجموعة من الدول، مهما بلغ مستوى اعتقادها بقوتها. والمشاكل العالمية تستلزم حلولاً عالمية بمشاركة الجميع. وإذا لم نُوفِّق في ذلك، يمكن أن يكون الثمن جوهر وجود البشرية. فالجمعية العامة هي الهيئة الوحيدة التي يمكنها أن تنسِّق هذه الجهود.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرّفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم الهند في المناقشة المشتركة اليوم. إننا نعتقد أنّ مسألة تنشيط الجمعية العامة قد اكتسبت أهمية خاصة في السنوات الأخيرة. لذا، فقد تشجَّع وفد بلدي بالموضوع الذي اخترتموه، سيدي الرئيس، للمناقشة العامة في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر من هذه السنة، وهو ”إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“. وفي الحقيقة، نودّ أن نسجِّل تقديرنا لذلك. كما أننا نرحب باهتمامكم الشخصي بالمسائل ذات الحاجة الماسّة إلى إصلاح مؤسَّسي، ولا سيّما إصلاح مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة.

ونقطة الانطلاق لموقف وفد بلدي إزاء مسألة تنشيط الجمعية العامة، هي الاعتقاد الراسخ بأنّ هذا لن يكون ممكناً، إلاّ حين يراعَى موقف الجمعية نصّاً وروحاً، باعتبارها الجهاز الرئيسي التمثيلي للتداول وصنع السياسات في الأمم المتحدة. وينبغي للجمعية العامة أن تتولّى القيادة في إعداد جدول الأعمال العالمي، واستعادة مركزية الأمم المتحدة في صياغة النُهُج المتعددة الأطراف لحلّ المسائل عَبْر الوطنية. وهذا هو الدور المنشود للجمعية بموجب المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة – لها أن تُناقش أيّة مسائل أو أمور ضمن نطاق الميثاق الحالي، أو متعلِّقة بأية صلاحيات أو وظائف لأية أجهزة مذكورة في الميثاق، أي: مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية، فضلاً عن الأمانة العامة.

لقد شارك وفد بلادي بفعالية في مداولات الفريق العامل المخصَّص المعني بتنشيط الجمعية العامة في الدورة الرابعة والستين. وقد قدَّمنا عدداً من المُدخلات في الجلسات التي عُقِدت أثناء الدورة الأخيرة. وتم تقديم تلك المُدخلات بروح المشاركة البنَّاءة، ويسرُّنا أنها حظيت بالقبول في المفاوضات المؤدية إلى اعتماد القرار ٦٤/٣٠١.

ويسرُّني أن أسجِّل تقديرنا للعمل الجادّ الذي قام به في السنة الماضية الرئيسان المشاركان للفريق العامل المخصَّص، السفيرة سانيا ستيغليتش ممثلة سلوفينيا، والسفير خورخي أرغويو ممثل الأرجنتين. وبالمثل، أودّ أن أسجِّل تقدير وفد بلدي للعمل الذي قام به الوفد الجزائري، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة، فضلاً عن شركائنا الآخرين في التفاوض الذين عملوا بروح التعاون.

ومع أننا مسرورون عموماً بأن يتمكن القرار ٦٤/٣٠١ من إبراز بعض الخطوات الهامّة المطلوبة في مسيرتنا الجماعية نحو جمعية عامة منشَّطة، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يزال يتعين علينا القيام بالمزيد.

اسمحوا لي أن أُسجِّل عزم وفد بلدي على مواصلة المشاركة بفعالية في المداولات بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية. وإننا متحمِّسون بحقيقة اختياركم زميلّين لي متميِّزَين ومتفوِّقَين، هما سعادة السيد كاميّو كونسالفيس، الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسعادة السيد داليوس تشيكوليس، الممثل الدائم لجمهورية ليتوانيا، للاشتراك في ترؤّس الفريق العامل المخصَّص لهذه السنة. ويمكنهما أن يعوِّلا على الوفد الهندي في اضطلاعهما بمَهمتهما الهامّة.

وبدون الحُكْم مسبقاً على إجراءات الفريق العامل المخصَّص، التي ينبغي أن تبدأ قريباً، أودّ أن أسجِّل رسميا بأن الوفد الهندي قد نظر في الآراء بشأن بعض الجوانب الهامّة من مسألة تنشيط الجمعية العامة. فقبل كل شيء، من الأساسي أن نُقيم علاقة سليمة من الاحترام للولايات المناطة بالجمعية العامة ومجلس الأمن، بمقتضى روح الميثاق. وهنا، من المهم بشكل خاص ألاّ يتعدّى المجلس على ولاية الجمعية العامة، بالقيام بتفسيرات فضفاضة ومتساهلة لما يشكِّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وانتهاكاً للسلام، وعملاً عدوانياً، أو حالة يمكنه أن يتصرَّف فيها بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما نحن نتأهب للانضمام مجدداً إلى مجلس الأمن بعد انقطاع دام ١٩ عاماً، من الواضح أنّ أقلّ ما يقال في جدول أعمال المجلس هو أنه مُثقَل، لأنه ألزم نفسه بمسؤولية معالجة مسائل، على الرغم من أنها تبدو هامّة، لا تُبقي له سوى القليل من الوقت لمعالجة البؤر الساخنة الحقيقية، التي تشكِّل التهديدات الفعلية للسلم والأمن الدوليين. وليس التوازن بين الجمعية العامة والمجلس سوى أحد جوانب ما يستدعي المعالجة. ونقترح إثارة هذه المسائل في الفريق العامل المخصَّص.

يجب أن يكون للجمعية دور أكبر في عملية اختيار الأمين العام. فالتحديد المتواصل لدور الجمعية ومسؤولياتها في عملية الاختيار والتعيين بحاجة إلى أن تتغيّر لصالح منظومة الأمم المتحدة عموماً، واختصاص الجمعية خصوصاً. وبما أنّ الجمعية العامة هي التي حدّدت دورها بنفسها، فسيتعيَّن عليها أن تستعيد موقعها الذي تستحقه في عملية اختيار الأمين العام.

يجب على الجمعية العامة والكيانات الأخرى، التي تشكِّل جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، أن تُجسِّد أفضل الممارسات الدبلوماسية في عملها اليومي. ولديها الكثير لكي تتعلَّمه من الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد الحاجة إلى مناقشة التدابير الموضوعية التي من شأنها أن تعزّز دور الجمعية العامة بصفتها الهيئة الرئيسية الأكثر تمثيلاً، للتداول والتشريع وصنع السياسات، الموضوعة بتصرّف المجتمع الدولي. ويمكن للجمعية العامة أن تتوقَّع من الهند الدعم والمشاركة البنَّاءَين في تلك الجهود.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناننا للسفيرة سانيا ستيغليتش ممثلة سلوفينيا، والسفير خورخي أرغويو ممثل الأرجنتين، على عملهما الدؤوب على رأس الفريق العامل المخصَّص المعني بتنشيط الجمعية العامة، أثناء الدورة الرابعة والستين. ففي ظلّ قيادتهما الحكيمة، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٠١/٦٤، الذي يشكِّل خطوة هامة نحو تنشيطها. وإننا نرحب بأحكامه، ولا سيّما تلك المتعلقة بدور الجمعية العامة في عملية اختيار الأمين العام وتعيينه، وتعزيز الترتيبات المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، واقتراح استعراض أساليب عمل اللجان العامة واللجان الرئيسية.

كما أودّ أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفير كاميو كونسالفيس ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، والسفير داليوس تشيكوليس ممثل ليتوانيا، بوصفهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بتنشيط الجمعية العامة في الدورة الحالية. وإنني أتعهَّد لهما بالدعم الكامل من وفد بلدي.

إنّ الجمعية العامة، بصفتها أكثر هيئات صنع القرار تمثيلاً في الأمم المتحدة، هي المنتدى السياسي الطبيعي للنظر في جميع المسائل الهامة ذات الصلة جدول الأعمال العالمي. وشرعية الجمعية العامة، المستمَدَّة من الطابع العالمي لعضويتها ومركزها الديمقراطي، تمنحانها أيضاً دوراً مركزياً في الإشراف على تنفيذ الولايات المنوطة بها من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة. ومن الحيوي ضمان قوة أعمال الجمعية العامة وكفاءتها وأهميتها في جهودنا لتحسين النظام المتعدد الأطراف وتعزيزه.

تعتقد البرازيل أنه ينبغي للأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة أن تعمل بتنسيق وثيق وبأسلوب متعاضد ومتكامل. فمجرَّد التركيز على الهيئات بمفردها وأعمالها وواجباتها لن يكفي. ومن الضروري تعزيز تنسيق وتعاون أفضل فيما بينها، بما يتمشى تماما مع نصّ الميثاق وروحه.

وكما أشرنا سابقاً، لا بد من تكملة أعمال مجلس الأمن بأعمال الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، لكي تصبح المنظومة كاملة الفعالية. وينبغي للجمعية العامة نفسها أن تفعل المزيد لمجابهة التحديات العالمية التي تُقلق المجتمع الدولي. لذا، فإنّ الحاجة إلى تحسين سير عمل الهيئات الإدارية في منظومة الأمم المتحدة تزداد وضوحاً.

ومن الأساسي لهيئات الإدارة المختلفة في المنظومة ألاّ تعمل بشكل اندماجي فحسب، وإنما بشكل تكاملي أيضاً.

وينبغي لتعزيز التفاعل المباشر بين الدول الأعضاء والأمانة العامة أن يكون أيضاً في صدارة عملية تنشيط الجمعية العامة. فمن شأن الحوار المباشر والأكثر تواتراً بين الجمعية وآليات التنسيق الداخلي على نطاق المنظومة، ومنها مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يكون خطوة هامة في هذا الاتجاه.

كما ينبغي لدور الجمعية العامة في عملية اختيار الأمين العام وتعيينه أن يُجسِّد موقفها بصفتها الهيئة الإدارية الرئيسية في الأمم المتحدة. ويتعيَّن علينا أن نستفيد من القرارات القائمة، بغية تعزيز الإجراءات الحالية. وينبغي أن تُتاح لجميع الأعضاء فرصة اللقاء والتفاعل مع المرشَّحين المحتمَلين بصورة منهجية، قبل المصادقة على التعيين.

ونحن ندعم دعماً قوياً أيضاً النظر بشكل أكثر تعمقا في دور الجمعية العامة فيما يتعلق بالإجراءات لاختيار رؤساء الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الرئيسية، وتعيينهم وإقرار تعيينهم، بهدف ضمان المزيد من الشفافية وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء. ونعتقد أنه يمكن النظر في تمثيلٍ وتناوبٍ إقليميين أكثر توازناً، يشمل المناصب العليا في إطار منظومة الأمم المتحدة، لصالح الدول الأعضاء جميعاً.

السيد تاشيبابييف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المشترَكة، التي تتيح للدول الأعضاء الفرصة لكي تؤكد مجدداً التزامها بدعم الأمم المتحدة، بهدف تعزيز سلطتها وكفاءتها وقدرتها على أن تعالج بفعالية المجموعة الكاملة من التحديات العالمية، عَبْر أحد

أجهزتها الرئيسية للتداول وصنع السياسات، وهو الجمعية العامة.

ففي عالم متزايد التعقيد باستمرار، مع انتشار متصاعد للمسائل الملحّة ذات الطابع غير المسبوق، بات تنشيط دور هذه الهيئة وسلطتها أكثر إلحاحاً، من خلال الإرادة والالتزام السياسيين من جانب جميع الدول الأعضاء، لتمكينها من الأداء على النحو الأمثل والممارسة الأكمل للسلطة الممنوحة لها في ميثاق الأمم المتحدة. وتنشيط الجمعية العامة عنصر جوهري لعملية الإصلاح الكامل للأمم المتحدة التي تُفضي بدورها إلى إصلاح هيئاتها الرئيسية الأخرى وأساليب عملها.

وعلى الرغم من التقسيم المتساوي لوظائف الأجهزة الرئيسية الثلاثة، كما هي مجسَّدة في ميثاق الأمم المتحدة، فإنه لا يزال هناك نقاش بشأن سلطة كلٍّ منها، استناداً إلى تفسيرات مختلفة للبنود ذات الصلة الواردة في الميثاق.

وتكاليف التأخُّر في تعزيز الجمعية العامة باهظة جداً. وبالمقابل، فإنّ التغلُّب على الخلافات لا يستتبع الخسارة الجسيمة نفسها، ويمكن تحقيقه بسهولة من خلال الإرادة السياسية الجماعية القوية لدى الدول الأعضاء.

تُحيط كازاخستان علماً بالتدابير لتحسين كفاءة الجمعية العامة. ونودّ أن نُبرز العمل الذي قام به حتى الآن الرئيسان المشاركان، الممثلان الدائمان لسلوفينيا والأرجنتين. ونحن ممتنُّون لهما على تحليلهما التفصيلي لحالة القرارات والمقرَّرات القائمة بشأن تنشيط الجمعية.

ويتعيَّن على الدول الأعضاء أن تدرس الأداء غير الكافي للجمعية العامة، وتقترح استراتيجية بنَّاءة لتحقيق النتائج.

إنّ أمانة عامة سليمة وذات كفاءة مهنية شرط لا بدّ منه لتنفيذ التوصيات من أجل تنشيط الجمعية العامة. لذا، يجب تجهيزها بالموظفين الأكثر تأهيلا لأداء المَهمَّات المتعددة الأنواع المطلوبة منهم بكفاءة وفعالية.

إننا نُشيد بالمبادرة الإيجابية من رئيس الجمعية العامة بالاجتماع دورياً برئيسَي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف ضمان المزيد من التعاون والتنسيق والتآزر في أعمال الأجهزة الرئيسية الثلاثة. كما نودّ أن ننوِّه بالموقف الاستباقي الذي اتّخذه في السنوات الأخيرة الرؤساء السابقون للجمعية العامة، في معالجة المسائل العالمية الهامة عَبْر المناقشات المواضيعية والجلسات العامة غير الرسمية. ونتوقَّع من رئيس الدورة الخامسة والستين أن يقود المفاوضات الحكومية الدولية البنَّاءة بشأن إصلاح مجلس الأمن، مما يشكِّل إحدى أكثر المسائل حيوية في عملية إصلاح المنظمة بأكملها.

تشمل التدابير الأخرى المرحَّب بها استخدام اللجان الرئيسية للمناقشات التفاعلية، وحلقات المناقشة وتخصيص وقت لطرح الأسئلة، بغية تعزيز المداولات المتعمقة غير الرسمية، ولجمع الخبراء في مختلف المجالات. وقد أتاحت هذه الوسائل تبادل أفكار دينامياً وواضحاً بين رؤساء الإدارات والمكاتب، وممثِّلي الأمين العام، والمقرِّرين الخاصِّين، بما يُثري عمليات صنع القرارات في اللجان الرئيسية. لكننا نرى أنه لا ينبغي لهذه المبادرات أن تحلّ محلّ الإصلاحات الهادفة أولا وقبل كل شيء إلى تعزيز سلطة الجمعية العامة.

أعرب وفد بلدي تكراراً عن تأييده القوي لدور أكبر للجمعية العامة – من خلال المناقشات بين الدول الأعضاء – في عملية اختيار الأمين العام، فضلاً عن وضع إجراء يتطلب من المرشَّحين أن يعرضوا أفكارهم أمام الجمعية بأكملها.

في حزيران/يونيه ٢٠١٠، رحّبت الدول الأعضاء باقتراح الرئيس على الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط

الجمعية العامة تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتبه. وأثناء تلك الجلسة المواضيعية التي عُقِدت في ١٨ حزيران/يونيه، أيدت كازاخستان اقتراح الرئيس استعراض اعتمادات الميزانية لذلك الغرض – بما يشمل ميزانية عادية للتوظيف، والبروتوكول، والسلامة والأمن والمتطلبات الأخرى ذات الصلة – والنظر في إنشاء صندوق استئماني.

(تكلم بالفرنسية)

ويتعيَّن علينا أن نواصل تحليل الأسباب التي أبقت القرارات المتخذة بشأن تنشيط الجمعية العامة غير منفَّذة. فالقرار ٦٤/٣٠١، الذي اعتُمد للتوّ، هو القرار الموضوعي الثاني بشأن تنشيط الجمعية العامة في غضون بضع سنوات. وهو يعالج أغلبية المسائل التي تناولناها، ويتضمن استنتاجاتنا. وباعتماد هذه الوثيقة، رحّبنا بقدرة الرئيسين المشاركَين وخبرتهما، وبالإرادة الطيبة لدى العديد من الوفود، التي جعلت هذا القرار ممكناً.

يتعيَّن علينا زيادة التعريف بأعمال الجمعية العامة. ويجب أن نواصل دراسة الأسباب لما يبدو أنه فقدان الاهتمام بأعمال الجمعية من جانب الرأي العام، باقتراح التعاون مع منافذ الوسائط الإعلامية الكبرى، واستخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة.

(تكلم بالإنكليزية)

وإننا ندعم ونطلب تعزيز الوعي العام بأعمال الجمعية العامة ومقرَّراتها، من خلال توعية إعلامية مكثَّفة، مدعومة بتوثيق أكبر وتكنولوجيات جديدة. ويوازي ذلك في الأولوية علاقة الجمعية العامة بالأمانة العامة، وضرورة التركيز على استنباط خيارات وعمليات إجراء التصويت والاقتراع، على نحو أكثر جدوى من حيث الوقت وأكثر موثوقية وكفاءة وأماناً.

ويودّ وفد بلادي أن يختم بيانه بالإعراب عن أمله بإحراز تقدُّم محدد وبارز بشأن تنشيط الجمعية العامة أثناء الدورة الخامسة والستين.

السيدة كولونتاي (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): إنّ تنشيط أعمال الجمعية العامة يبقى مسألة هامّةً وأولوية لدى وفد جمهورية بيلاروس. وجهودنا المشترَكة موجَّهة نحو تعزيز دور الجمعية العامة ومركزها، بصفتها الهيئة التداولية والتوجيهية والتمثيلية الرئيسية في الأمم المتحدة. ونعتقد أنه من الضروري التركيز على تهيئة الظروف المؤاتية لتعزيز فعالية الجمعية العامة، وجعْل ولايتها منسجمة مع متطلّبات العصر والحالة الدولية.

يرحّب وفد بيلاروس بتقرير الفريق العامل المخصَّص المعني بتنشيط الجمعية العامة (A/64/903)، وبنتائج أعمال الفريق أثناء الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ونعتقد أنه لكي نستفيد من التقدُّم المحرَز في السنوات الماضية، يجب أن نحدد نُهُجاً جديدة في هذه الدورة، لتعزيز دور الجمعية وسلطتها وكفاءتها وفعاليتها، بالاستناد إلى القرارات التي اعتمدناها وتقييمات تنفيذها، بين أمور أخرى.

إننا نُشاطر الرأي الوارد في تقرير الفريق العامل بأنّ تنشيط أعمال الجمعية العامة مسألة سياسية بشكل أساسي، تتطلَّب من الدول الأعضاء إبداء الإرادة اللازمة لإحداث التغييرات المنشودة. ونودّ أن نشير إلى الدور الهام لحركة عدم الانحياز في عملية التفاوض بشأن تنشيط أعمال الجمعية وتطوير ووضع المقرَّرات البنَّاءة.

وبالإجمال، إنّ الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتعزيز أعمال الجمعية العامة بدأت تؤتي ثمارها. وتُعقَد بانتظام المناقشات المواضيعية والحوارات التفاعلية للجمعية، بشأن المسائل الدولية ذات الأهمية الخاصة لدى الدول الأعضاء. ويرحّب وفد بيلاروس بتعميم رئيس الجمعية العامة

في دورتها الخامسة والستين، في الوقت المناسب، قائمة بالمناقشات المُزمع عقْدها في سياق هذه الدورة. وفي رأينا أنّه ينبغي الحفاظ على تلك الممارسة في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه من المفيد أن يجري الرئيس مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن اختيار المواضيع المُراد النظر فيها.

لقد بُدئ بإيلاء اهتمام كبير لتحسين علاقة العمل مع الهيئات الرئيسية الأخرى، بما فيها مجلس الأمن والأمانة العامة. وتُعقَد اجتماعات شهرية بمشاركة رئيس الجمعية العامة والرئاسة التناوبية لمجلس الأمن، يقدِّم رئيس الجمعية خلالها إحاطة إعلامية منتظمة لأعضاء المنظمة. والإحاطات الإعلامية الدورية التي يقدمها الأمين العام، بشأن عمله في سياق الاجتماعات العامة غير الرسمية، دليل على العمل المعزَّز للجمعية العامة وأهمية دورها ومركزها.

إنّ أنشطة الرئيس وأنشطة الجمعية نفسها باتت الآن أكثر شفافية، وتحظى بالمزيد من اهتمام الوسائط الإعلامية للبلدان. وقد يسَّرت الشفافية المتزايدة، بين أمور أخرى، تنظيم الاجتماعات بين رئيس الجمعية العامة والجماعات الإقليمية، ممّا يسَّر تبادل الآراء بشأن المسائل ذات الأولوية للدورة الخامسة والستين، وأساليب عملها والتفاعل بين الدول الأعضاء والرئيس ومكتبه. ونعتقد أنه ينبغي تطوير تلك الممارسة في المستقبل.

لكنّه لا يزال هناك الكثير ممّا يجب عمله. ووفد بيلاروس يدعم زيادة تعزيز دور الرئيس، وتحسين أساليب عمل الجمعية وآليات اختيار الأمين العام، وتحديث نظام التصويت، بما يضمن الفعالية والشفافية في أعمال الجمعية. كما ندعم إجراء المزيد من التحليل والاستعراض لتنفيذ القرارات بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، بغية تحديد العناصر التي لا تزال تُعيق عملنا والتركيز عليها.

تعتبر جمهورية بيلاروس أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة أداة هامة لتنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح الأمم المتحدة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّه ينبغي للَّجنة، بوصفها منتدىً عالمياً وديمقراطياً، أن تكون في مركز الأنشطة المتعلقة بالجوانب القانونية لإصلاح الأمم المتحدة. ويعتقد وفد بيلاروس أنّه قد حان الوقت الآن لضمان المحتوى الموضوعي لأعمال اللجنة، بغية تحسين فعاليتها، والارتقاء إلى مستوى توقُّعات الدول الأعضاء، وبالتحديد، ضمان العناصر القانونية لتنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح الأمم المتحدة بأكملها.

إنّ وفد بيلاروس ثابت في موقفه بأنه لا ينبغي لتعزيز دور الجمعية العامة أن يتعدّى، بأي شكل من الأشكال، على دور وصلاحيات مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، ويمثل تعزيز ذلك الدور خطوة منطقية لتطوير الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. إن تحسين التفاعل العملي بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، والحؤول دون ازدواجية العمل، سيكون لهما، بالتأكيد، تأثير إيجابي على جهود الأمم المتحدة في تحقيق مبادئها وأغراضها الرئيسية.

لقد أكَّدت وفود عديدة اليوم التقدم المحرَز نحو تنشيط أعمال الجمعية العامة. وذلك عنصر إيجابي حتماً. كما أعربت دول أعضاء عديدة عن استعدادها لمواصلة العمل المشترك بشأن المسألة. وكلّ ذلك يبعث فينا الأمل بأننا على الطريق الصحيح. وفي الوقت نفسه، يجب ألاّ نهدر الوقت. ونعتقد أنه لن يساعدنا على تحقيق هدف تعزيز دور الجمعية العامة ومركزها، وبالتالي دور ومركز المنظمة بأكملها، بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة، سوى الجهود المشتركة الحثيثة والفعَّالة للدول الأعضاء.

السيد أَنغ (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): إنّ قانون داروين للاختيار الطبيعي، المعروف عموماً ببقاء الأصلح، أكّد الحاجة إلى تكيُّف الأجناس وتطوُّرها الدائمَين، بما يتناسب مع البيئة المتغيرة أو تواجه إمكانية الزوال والانقراض. وعلى الجمعية العامة كذلك، أن تسعى إلى إثبات أهميتها وأن تتكيَّف مع التغيرات والتحديات في البيئة العالمية.

لقد واجه العالم تحديات عالمية عديدة في السنة الماضية. والأزمة الاقتصادية ووباء فيروس الأنفلونزا من النوع A كانا، بين عوامل أخرى، مثالَين صارخَين على مدى الانتشار والتأثير العالميين لمخاطر اليوم. وحتى حين تناقش الأمم المتحدة في ما إذا كان لها دور تؤديه في معالجة تلك الأزمات، فإنها تقول إنّ أداء الخبرة الجوهرية للجمعية العامة – المساعدة الإنمائية – لا يزال يتعين عليه أن يبلغ الفعالية الحقيقية. وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠١٠، الذي نُشِر للتوّ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أظهر أنّه قد تضاعف عدد أقلّ البلدان نموّاً في السنوات الـ ٣٠ الماضية، حيث كان ٤٢١ مليون شخص يعيشون دون خطّ الفقر عام ٢٠٠٧. وهذا تذكير واقعي بأنّه يجب على الأمم المتحدة أن تعمل بشكل أفضل لمجابهة التحديات القديمة والجديدة، لأنها تؤثر على سعيها الدؤوب لإيجاد دورها في توفير الحوكمة والقيادة العالميتين. ولا يمكن لإصلاح الجمعية العامة وتعزيزها أن يكونا أفضل توقيتاً وأكثر إلحاحية.

ويجب أن نتذكر أننا نحن الأمم المتحدة. فكلمة المتحدة تعني أن الدول الأعضاء الـ ١٩٢ جميعها مُلزَمة بتحقيق الأهداف المشتركة والرؤية المشتركة للسلام والأمن، والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، التي تشكِّل الأركان الثلاثة للأمم المتحدة. ينبغي للجمعية العامة ألاّ تُقيم تقسيمات مصطنَعة بين ”هم“ و ”نحن“، سواء أُقِيمت على أساس المنطقة أو الوضع الإنمائي. ويتعيَّن علينا أن نُذكِّر أنفسنا دائماً بضرورة العمل نحو الأهداف المشترَكة التي حدَّدناها لكي نحقِّقها في المقام الأول. كما يتعيَّن علينا أن نكرِّر لأنفسنا باستمرار ضرورة تحقيق الرفاهية لجيراننا. والأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة ووباء الأنفلونزا تذكيران صارخان بأننا نعيش في عالم مترابط ومتداعم بشكل متزايد.

وكلمة ”الأمم“ تعني أن تُتيح الجمعية العامة فرصاً متكافئة لمشاركة جميع الدول الأعضاء. فهي تضع البلدان الكبيرة بموازاة البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم على قدم المساواة. وميزة تعددية الأطراف العالمية تكمن في إعطاء كل أمّة صوتاً متساوياً. ويجب الحفاظ على ذلك الحقّ في الصوت المتساوي. فعبارة ”الأمم المتحدة“ تعني إذن أنه يجب على جميع الأمم، بغضّ النظر عن أحجامها، أن تتضافر معاً بتضامن في جميع الأوقات. ولدى تقديم الأمين العام تقريره عن أعمال المنظمة (A/65/1) في أيلول/سبتمبر قال إنّ ”روح الإدارة العالمية“ هي ”موقف جماعي، عملي وقائم على المبادئ، ضد القوى التي تريد أن تفرقنا“ (A/65/PV.11، ص. ٢). وبمعزل عن أية منظمات أو مؤسسات أخرى ننتمي إليها، يجب أن نواصل ارتداء شاراتنا باعتزاز، بصفتنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، وتذكُّر الأسباب التي جعلتنا جزءاً منها في البداية.

ولكي تكون القرارات التي تتخذها هذه المنظمة فعّالة، لا بُدَّ أن يكون لها سلطة، ويجب تمكين الجمعية العامة لضمان تنفيذها. ونحن نجتمع معاً في كل سنة، ونقضي ساعات عديدة في السعي إلى توافق الآراء، الذي يعني القاسم المشترَك الأصغر بيننا؛ وفي كل سنة، ندور في حلقات مناقشين المسائل نفسها بتقدُّم ضئيل. ولا يمكن أن يكون ذلك هو هدف عملنا. بل ينبغي أن تكون للقرارات خطط عمل واضحة، وجداول زمنية واقعية، والأهم من ذلك، يتعين أن يكون هناك التزام مسؤول بالعمل من جانب جميع الدول الأعضاء. كما ينبغي استعراض جدول أعمال الجمعية

وإنعاشه بانتظام لضمان أهميته المستمرة، وينبغي للدول الأعضاء أن تستعرض بانتظام القرارات التي يجري عرضها تقليدياً في الجمعية العامة، لضمان أن تبقى البنود التي تعالجها ذات صلة وأهمية مستمرتين.

لقد قيل هنا كلام كثير بشأن التعاون مع الهيئات الأخرى، ومنها اللجان والرابطات والمنظمات الإقليمية. لكنه ينبغي لنا أولاً أن نفكِّر في ما إذا كانت الأمم المتحدة شريكاً قيِّماً لهذه المنظمات، قبل أن نفكِّر في تعزيز الشراكات معها. ويتعيَّن علينا أن نرتِّب بيتنا بالذات. فيجب على الجمعية العامة أن تضيف قيمة وتركِّز على المسائل التي تمتلك فيها مزايا نسبية. وهذا ما سيؤدي إلى كفاءة أكبر في العملية المتعددة الأطراف، بما في ذلك في الأمم المتحدة نفسها.

وما دُمْنا في موضوع الإصلاح، فإنه لا يمكننا أن نتجاهل أن جوهر الإصلاح يكمن في تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وقد شدَّد وفدي في مناسبات عديدة على ضرورة أن يكون صنع القرارات شاملاً وتشاركياً وتمثيلياً لجميع الدول الأعضاء. تلك هي قيمة الجمعية، حيث نكون جميعاً متساوين. وبمقتضى الميثاق، فإن مجلس الأمن جزء من الأمم المتحدة، ومُلزَم بالعمل نحو أهدافها. فالمجلس ليس زيادة عددية في الأمم المتحدة، ولا هو هيئة في بُرج عاجي معزولٍ عنها. ولكي يحقق أهدافه بفعالية أكبر، ويؤدي واجباته نحو الدول الأعضاء، يجب أن يكون شفّافاً وشاملاً للجميع، بتشاور مبكِّر ومتزايد مع جميع الدول الأعضاء وبمشاركتها. ومن شأن تحسين التعاون بين المجلس والجمعية أن يعزز قدراتنا ويحسِّن تقديم خدمات الأمم المتحدة للمحتاجين.

وانسجاماً مع موضوع هذه السنة، يأمل وفدي أن تبقى الجمعية العامة صوتاً قوياً في الحوكمة العالمية لسنوات عديدة مقبلة. وفي صراع البقاء للأصلح، يجب على الجمعية أن تنجح أكثر فأكثر، وتصبح مؤسسة عالمية لا غنى عنها حقاً في القرن الحادي والعشرين.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناني لسعادة السفير جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة، على عقْد جلسة اليوم لمناقشة إحدى أدقّ المَهمّات على جدول أعمال الجمعية العامة، وهو تنشيط أعمالها. كما أودّ أن أشكر الرئيسين المشاركَين للفريق العامل المخصَّص المعني بتنشيط الجمعية العامة، في الدورة السابقة، السيدة سانيا ستيغليتش، الممثلة الدائمة لسلوفينيا والسيد خورخي أرغويو، الممثل الدائم للأرجنتين، على تقريرهما المتميز الوارد في الوثيقة A/64/903، وعلى عملهما بشأن القرار ٦٤/٣٠١. كما أرحب ترحيباً حارّاً بالميسِّرَين المشاركين لهذه العملية، السيد داليوس تشيكوليس، الممثل الدائم لليتوانيا، والسيد كاميّو كونسالفيس، الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، اللذين أعتزم التعاون الوثيق معهما للمضيّ قُدُماً بعملنا بشأن أكثر المسائل إلحاحاً.

إنّ الجمعية العامة، حيث يشارك جميع الدول الأعضاء، هي الجهاز الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة. وباستثناء الظروف المبيَّنة في الفقرة ١، المادة ١٢، من ميثاق الأمم المتحدة، فإن باستطاعة الجمعية العامة معالجة جميع المسائل والمشاكل التي تقع في إطار المسؤوليات التي أوكلها إليها الميثاق. وقد كرَّست اليابان جهداً جاداً للنهوض بعملية تنشيط الجمعية، وهي تواصل المساهمة في الأنشطة الموجَّهة نحو تلك الغاية.

ولدينا أمل وطيد بمزيد من التعزيز والدعم للعلاقة والتنسيق المتبادل بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة – ومنها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – فيما تمضي عملية التنشيط قُدُماً.

وتقدِّر اليابان تقديراً عالياً تقديم مجلس الأمن تقارير سنوية إلى الجمعية العامة، وإجراء المشاورات المنتظمة بين رئيسي المجلس والجمعية. وقد رحّبنا بتقرير المجلس لهذه السنة (A/65/2)، الذي أعدّته نيجيريا، وثمّنّا جهود ذلك البلد للتفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس في إعداد التقرير. وكما أوصيَ في القرار ٣٠١/٦٤، فقد جرى هذا التفاعل بوتيرة أعلى في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أُعِدّ تقرير هذه السنة وفقا لمذكّرة رئيس المجلس (S/2010/507) بشأن أساليب عمل ذلك الجهاز.

وفي اختيار الأمين العام، يُحدد ميثاق الأمم المتحدة بوضوح أدواراً ومسؤوليات مميَّزة للمجلس والجمعية. وفي ذلك السياق، ينبغي لنا تركيز مناقشاتنا على دور الجمعية في ضمان شفافية العملية، وأخذ القرارات السابقة للجمعية وممارساتها الحالية في الحسبان. وفي هذا الصدد، تودّ اليابان أن تستذكر الفقرة ٦٠ من القرار ٢٤١/٥١، التي تؤكد أنه:

”مع عدم الإخلال باختصاصات مجلس الأمن، يجوز لرئيس الجمعية العامة أن يتشاور مع الدول الأعضاء لتحديد مرشَّحين محتمَلين من أيٍّ من الدول الأعضاء، وأن يقدِّم إلى مجلس الأمن نتائج هذه المشاورات بعد إبلاغ جميع الدول الأعضاء بالنتائج“.

وبالإضافة إلى ذلك، جاء في الفقرة ٢٠ من القرار ٢٨٦/٦٠ أنّ الجمعية العامة:

”تشجع أيضا على تقديم عرض رسمي للترشيحات لمنصب الأمين العام على نحو يتيح وقتا كافيا للتفاعل مع الدول الأعضاء، وتطلب إلى المرشحين أن يقدموا آراءهم إلى جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة“.

وفي متابعة القرار رقم ٣٠١/٦٤، سيكون من المفيد إجراء تقييم متعلق بالخبرات السابقة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة هذه، بغية تيسير مناقشتنا.

إننا ندرك تماما ضرورة تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، ورحّبنا بالجهود المبذولة من جانب الرؤساء الحاليين والسابقين للجمعية العامة، لتعزيز دور ومَهمات الرئيس ومكتبه. وإدراكا من اليابان لأهمية المسألة، فإنها مستعدة للمشاركة في المزيد من المناقشات بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف بطريقة فعالة ومجدية من حيث الكلفة، في إطار الميزانية البرنامجية المقترَحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

وفي الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، ناقشنا أيضا الاستراتيجيات التي يمكن للجمعية العامة تطبيقها للارتقاء بالوعي العام لأنشطتها. وجرى تقديم الأفكار الممكنة، ومنها تعزيز العلاقة مع إدارة شؤون الإعلام أو رابطة المراسلين المعتمَدين لدى الأمم المتحدة. لكنّ موقف اليابان هو أن أكثر الوسائل أهمية لتعزيز حضور الجمعية العامة هي أن تعمل بفعالية نحو مجابهة التحديات العالمية. وفي الوقت نفسه، يتعيَّن علينا تزويد الصحافة بمعلومات دقيقة بشأن المواضيع التي تحظى باهتمامها. وكما ندرك جميعا، فإنّ رئيس مجلس الأمن يخاطب أركان الصحافة بعد كل جولة من المشاورات تقريبا. وبناء على ذلك، ينبغي تشجيع رئيس الجمعية، ورؤساء اللجان الرئيسية والأطراف الأخرى المعنية، ومنها ميسِّرو أحداث أو قرارات معيَّنة، على مخاطبة أركان الصحافة بتواتر أكثر، وعقْد المزيد من المؤتمرات الصحفية، للارتقاء بصورة أعمال الجمعية العامة.

وإذ يتطلع وفد بلادي إلى مناقشات بنَّاءة ومثمرة في اجتماعات الفريق العامل المخصَّص، المقرَّر أن يعقدها

الميسّران المشاركان، فإنه يؤكد مجددا التزامه بالمساهمة في تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إنّ وفد بلادي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر، الذي تكلم بصفته منسِّقا للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة التابع لحركة عدم الانحياز.

وينضمّ وفد جنوب أفريقيا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن الامتنان الصادق لسفيرَي سلوفينيا والأرجنتين، اللذين يسَّرا باقتدار أعمال الفريق العامل المخصَّص المعني بتنشيط الجمعية العامة أثناء الدورة الرابعة والستين. إنّ قيادتهما المثابرة جعلت من الممكن للفريق العامل أن يتَّخذ قرارا موضوعيا بشأن تنشيط الجمعية العامة في تلك الدورة.

وبالمثل، يودّ وفد بلادي أن يقدِّم التهاني إلى الممثلَين الدائمَين لليتوانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، على تعيينهما رئيسين مشاركَين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة للدورة الخامسة والستين.

وستواصل جنوب أفريقيا المشاركة بفعالية في مداولات الفريق العامل، بهدف جعْل الجمعية العامة أكثر ديمقراطية وشفافية واستجابة. وسيعمل وفد بلادي مع الرئيس سعيا إلى ضمان أنّ يحقق الفريق العامل نتائج ملموسة.

واختار الرئيس ”إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“ موضوعا لأعمالنا في هذه الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وكما قالت وزيرتنا للعلاقات الدولية والتعاون، السيدة نكوانا - ماشاباني، في بيانها أثناء المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

”يؤيد وفدي اختيار هذا الموضوع، ونود أن نؤكد مجددا إيماننا بمركزية الأمم المتحدة ونظام تعدد الأطراف“.

”وعلى الرغم من التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، فإننا لا نبالغ مهما أكدنا أهمية الأمم المتحدة بوصفها آلية متعددة الأطراف يمكن من خلالها إدارة وحل عدد كبير جدا من الشؤون العالمية المعقدة“. (A/65/PV. 17).

وفي رأينا أنّه لا يمكن تحقيق الإصلاح الكامل للأمم المتحدة بدون التنشيط الفعّال والملائم للجمعية العامة. وهذه الهيئة هي الجهاز الرئيسي التمثيلي للتداول وصنع السياسات في الأمم المتحدة، وهي تؤدي دورا حسَّاسا في تدوين القانون الدولي. وهنا، يجد مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، الذي أُنشئت على أساسه الأمم المتحدة، أوضح تعبير عنه.

فالجمعية العامة هي الهيئة التمثيلية العالمية الوحيدة في العالم، ولذا، عليها مسؤولية محددة في التصدي للتحديات التي نواجهها. وفي عملنا لتنشيط هذه الهيئة، ينبغي أن يكون هدفنا ضمان فعالية الجمعية العامة في تمثيل سكان العالم، وفي تلبية احتياجاتهم، ولا سيما الأشخاص الأكثر ضعفا.

ويصدق هذا أيضا في ما يتعلق بدور الجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين. فقد كانت هناك عدّة مناسبات في السنوات الماضية، تصرّفت فيها الجمعية العامة بصورة فورية في مسائل السلم والأمن الدوليين. ونحثّ الجمعية على أن تبقى يقظة في هذه المسائل، وأن تتصرّف حيث يُخفق مجلس الأمن، وهو ما يمكن عمله بدون أن تتعدى الجمعية على ولاية المجلس.

وإذا أردنا أن نكون ناجحين في إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة، فإنه يتعيّن تقديم الإصلاح المُجدي

للمنظمة، بما فيها مجلس الأمن، بصفته مسألة ملحّة. لذا، ندعو هذه الهيئة إلى ضمان حدوث هذا الإصلاح عاجلا لا آجلا.

وبالانتقال إلى تقرير الفريق العامل المخصَّص، كان من دواعي سرور وفد بلادي، أنّ الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة استطاعت أن تعتمد تقرير الفريق العامل إلى جانب القرار ٣٠١/٦٤ في وقت سابق من هذا العام. وقد سرُّنا بشكل خاص أنّ القرار هو القرار الموضوعي الأول بشأن تنشيط الجمعية العامة في غضون خمس سنوات تقريبا.

والقرار المتَّخذ في أيلول/سبتمبر يعالج عدة مجالات مهمة، هي بالتحديد دور الجمعية العامة وسلطتها، ودور الجمعية العامة في اختيار الأمين العام وتعيينه، وتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، وأساليب عمل الجمعية العامة. ويمكننا تسريع تنشيط الجمعية بمضاعفة جهودنا لتنفيذ التوصيات الهامة العديدة الواردة في القرار في جميع الفئات الأربع السالفة الذكر.

وتؤكد جنوب أفريقيا أنّ للجمعية العامة دورا مركزيا تؤديه في تعيين الأمين العام. وإننا نحثّ أعضاء مجلس الأمن على تنفيذ التوصيات التي اعتمدناها في القرار ٣٠١/٦٤، وبخاصة قرار إتاحة الوقت والفرصة الكافيَين للجمعية العامة، لكي تتفاعل مع جميع المرشَّحين الذين ينظر في تعيينهم مجلس الأمن في عملية اختياره.

وفي ما يتعلق بالدورة المقبلة للفريق العامل المخصص، نؤكد الدعوة الصادرة عن حركة عدم الانحياز إلى ضرورة أن يُتيح الجدول الزمني لأعمال الفريق العامل الوقت الكافي لمناقشة تفاعلية بشأن المسائل المعروضة عليه، لكي يتسنى له أن يختتم أعماله في الوقت المناسب. وسيتيح ذلك للفريق العامل أن يمضي قُدُما بجدول أعماله، وأن يكون في وضع يؤهله لاعتماد تقرير موضوعي وقرار موضوعي في ختام أعماله. ويجب أن يمضي هذا القرار بعملية التنشيط قُدُما، باتخاذ مواقف محددة وعملية.

ونحن نرى أنّ أحد المجالات التي يمكن تحسينها، بالإضافة إلى الفئات الأربع التي عالجها القرار ٣٠١/٦٤، هو استعراض تنفيذ قرارات الجمعية العامة. وقد لاحظنا تحسينات متعلقة بالإبلاغ بشأن تنفيذ القرارات، وسنعمل مع شركائنا في الفريق العامل للنظر في سبل زيادة تحسين تنفيذ القرارات واستعراض بنود جدول الأعمال في الدورة الخامسة والستين.

وختاما، نعتقد أنّ الجمعية العامة لم ترتقِ دائما بقدراتها لخدمة الناس الذين نمثلهم. فهدف وفد بلادي إذن هو تحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين أعمال الجمعية العامة وجعْلها أكثر فعالية، بالتعاون مع شركائنا في الفريق العامل المخصَّص.

السيد بارك تشول – من (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة وإعطاء العضوية الفرصة للنظر في تنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والستين.

أود أيضا أن أهنئ الرئيسين المشاركين الجديدين، السفير داليوس تشيكوليس، الممثل الدائم لجمهورية ليتوانيا والسفير كاميّو غونسالفيس، الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين.

في الوقت نفسه، أود أن أعرب عن امتناننا للرئيسين المشاركين المنتهية ولايتهما للفريق العامل المخصص، السفيرة سانيا ستيغليتش، الممثلة الدائمة لسلوفينيا، والسفير خورخي أرغويو، الممثل الدائم للأرجنتين، على العمل الممتاز الذي قاما به خلال الدورة الماضية.

خلص الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير لعام ٢٠٠٤ إلى أن الجمعية العامة قد فقدت حيويتها ونشاطها، وغالبا ما فشلت في التركيز بصورة فعالة على أكثر المسائل المعاصرة إلحاحا. ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ اعترفت بالمركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسات والتمثيل للأمم المتحدة.

في الواقع، يعتقد وفدي أنه ينبغي تنشيط الجمعية العامة بحيث يمكن أن تؤدي دورها المنشود بشكل سليم، كما أقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

أولا، يشاطر وفد بلدي الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإجراء استعراض للقرارات القائمة بصورة شاملة. ففي كل سنة يتم اتخاذ العديد من القرارات، ولكن الكثير منها لا يختلف كثيرا عن القرارات السابقة. ولم يجر تنقيح كثير من النصوص بشكل ملحوظ لفترة عقود. ولذلك، ينبغي دراسة ما تم إنجازه حتى الآن والعمل الذي لا يزال يتعين القيام به.

في ذلك الصدد، فإن قائمة الجرد/اللائحة بقرارات الجمعية العامة بشأن تنشيط الجمعية العامة التي تم إعدادها في الدورتين الثانية والستين والثالثة والستين ستمثل قاعدة جيدة يمكن الانطلاق منها. ويعتقد وفدي أننا باستكمال اللائحة بصورة منتظمة، سنتمكن من التعرف بسهولة على المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التنفيذ.

علاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نستكشف بالتفصيل زيادة إمكانية نظر الجمعية العامة في البنود المدرجة في جدول الأعمال مرة كل سنتين ومرة كل ثلاث سنوات وتجميع هذه البنود في مجموعات وشطبها.

ثانيا، يؤيد وفدي فكرة تنظيم جدول أعمال الجمعية العامة على أساس عدد من المسائل الموضوعية بغية تحقيق مزيد من المناقشات المتعمقة. وينبغي أن تركز المناقشات المواضيعية على التحديات المعاصرة الأكثر إلحاحا بالنسبة للمصلحة العامة، وأن تحقق المزيد من النتائج ذات المنحى العملي.

علاوة على ذلك، نود تشجيع رئيس الجمعية العامة على العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء للبت في مواضيع محددة ووضع جدول زمني للمناقشات المواضيعية بطريقة أكثر شفافية وفعالية. ونود أيضا أن نقترح أن تجري الجمعية العامة عملية استعراض للمناقشات المواضيعية السابقة من أجل تقييم مدى القيمة التي تمت إضافتها حتى الآن. وسيوفر ذلك لنا دليلا في إعداد المناقشات المواضيعية المستقبلية بطريقة أكثر ترشيدا وإنتاجية.

ثالثا، يرحب وفدي بالإجراءات المتخذة لتعزيز سلطة الجمعية العامة وقدرتها على العمل بتعزيز علاقاتها مع سائر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة مثل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تحقيقا لتلك الغاية، تحتاج الجمعية العامة إلى تنسيق بنود جداول الأعمال والمناقشة المواضيعية مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى بإجراء مشاورات منتظمة ومؤسسية. وسيجعل ذلك الجمعية العامة منتدى أكثر فائدة لإجراء المناقشة وتعزيز تضافر الجهود التنظيمية أيضا عن طريق تجنب الازدواجية وتكرار المناقشات.

في ذلك الصدد، نود أن نشجع رئيس الجمعية العامة على عقد اجتماعات بصورة دورية مع الأمين العام ورئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورؤساء اللجان الرئيسية ومن ثم مشاطرة الدول الأعضاء نتائج هذه التفاعلات. وفي ذلك الصدد، نؤيد المبادرة العملية للأمين

العام المتمثلة في تقديم إحاطات إعلامية حسنة التوقيت إلى الجمعية العامة بشأن أنشطة الأمم المتحدة وعملها.

رابعا، إن جمهورية كوريا، إذ تولت رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، فإن لديها اهتماما بالغا بتعزيز دور مكتب رئيس الجمعية العامة وسلطته. ويعتقد وفدي أن كفالة فعالية المكتب، بما في ذلك من خلال تعزيز الذاكرة المؤسسية، أمر هام، ولا سيما بالنظر إلى فترة ولاية رئيس الجمعية العامة والعدد المحدود من الموظفين العاملين لفترة طويلة.

لذلك يؤيد وفدي فكرة تقديم الرئيس الحالي تقريرا إلى الرئيس المنتخب، بما في ذلك تقديم التوصيات المحددة والدروس المستفادة خلال الدورة السابقة.

في الختام، يود وفد بلدي أن يشدد على أن تنشيط أعمال الجمعية العامة ينبغي أن يكون عملية مستمرة وعملية المنحى. ويتطلع وفدي إلى النتائج الملموسة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الحالية، وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاوننا ودعمنا الكاملين لإنجاح ذلك المسعى.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد داليوس تشيكوليس، الممثل الدائم لجمهورية ليتوانيا والسفير كاميّو غونسالفيس، الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. ونؤكد لهما تعاوننا الكامل في تحقيق أهدافنا المشتركة.

بما أن الجمعية العامة هي الهيئة التداولية الرئيسية في الأمم المتحدة التي تضع السياسات والقواعد والهيئة الديمقراطية والعالمية فعلا، ينبغي ألا يكون مركزها مثار جدل. ومع ذلك، من دواعي السخرية الدائمة أن ينخرط الجهاز الرئيسي العالمي الوحيد للأمم المتحدة، الذي يمكن اعتباره البرلمان العالمي، في عملية لا نهاية لها على ما يبدو من أجل جعل مركزه معترفا به بصورة كافية. ولأن الحقائق على أرض الواقع على ما هي عليه، فإننا نلحق الضرر بالجمعية العامة من خلال التقليل من أهمية المشكلة أو التفكير في أن الأقوال بديلة عن اتخاذ الإجراءات ملموسة.

ما يبرز بين جملة أمور من مداولات الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة هو أن عددا من القرارات ذات الصلة بتنشيط الجمعية العامة قد تم تنفيذه لأن تنفيذه تطلب إما اتخاذ إجراءات لمرة واحدة أو القيام بتعديلات إجرائية. مع ذلك، ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى الاعتقاد بأنه قد تم إحراز بعض التقدم البارز. وعلى الرغم من المهاترات والمسكنات، تظل الحقيقة هي أن الجمعية العامة لا تتمتع بمكانتها الصحيحة في نظام الأمور في الدنيا.

في الوقت نفسه، فإن الجمعية راضية تمام عن الممارسة الشكلية لمداولات الفريق العامل المخصص، التي تبلغ ذروتها في اتخاذ قرار سنوي بينما يبقى إحراز تقدم عملي بعيد المنال. ويقودنا ذلك إلى صلب الموضوع وهو أنه ما لم تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية، فإن تنشيط الجمعية العامة سيظل ممارسة مليئة بالكليشيهات وفي الوقت نفسه لا تحقق شيئا يُذكَر من حيث المضمون. ولا يسع المرء سوى أن يميز فجوة دائمة غير ملموسة إن لم تكن هوة بين مختلف أصحاب المصلحة. بينما تشكو الجمعية العامة عن حق من تآكل مركزها وسلطتها، فإن من الواضح أن مجلس الأمن يشعر بأن الجمعية العامة ينبغي ألا تتعدى على مجاله.

ويتناول مجلس الأمن الآن بعض المسائل التي تقع بشكل كامل في نطاق اختصاص الجمعية العامة. ويرى البعض أنه ينبغي للجمعية العامة أن تتوافق مع نموذج الشركات للإنتاجية والكفاءة لكي يتم اعتبارها منظمة جديرة بالاهتمام. وغني عن القول، إن ذلك ليس السبب

وراء إنشاء الأمم المتحدة أو تصورها. وعلى الرغم من الاختلافات في التصور والصعوبات، فإن الجمعية العامة وحدها توفر منتدى يمكن أن تتباهى مداولاته بأنها ذات طابع عالمي. وفي عالم اليوم المترابط والمتعاضد للغاية، من الضروري تعزيز الجمعية العامة وكفالة أن تكون المشاركة في هذه الهيئة عادلة وشاملة.

فيما يتعلق بتنفيذ القرارات ذات الصلة بالتنشيط، ينبغي للفريق العامل المخصص التركيز على المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات. يجب أن يكون هناك وحدة خاصة في مكتب رئيس الجمعية العامة لتقييم حالة تنفيذ مختلف القرارات في فترة ما بين الدورات.

ينبغي أن نتناول بحذر ترشيد أعمال الجمعية العامة التي تكثر المباهاة بها. وينبغي أن يبقى جدول أعمال الجمعية العامة مفتوحا لإدراج بنود جديدة وأفكار جديدة. وينبغي تجنب وإزالة المفاهيم التعسفية التي تدعو إلى الانقسام مثل شروط الآجال المحددة. وعلى أية حال، ينبغي ألا يتم النظر في حذف أي بند من جدول الأعمال بدون الموافقة الصريحة من الدول المعنية.

أما بالنسبة لاختيار الأمين العام، فإن هناك حاجة إلى التوصل إلى حل توفيقي بين رغبة الجمعية العامة في أن يكون لها دور أكبر ومتطلبات المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وعلينا أن نتذكر أنه ينبغي لكل من يقوم بالتعيين أن يتأكد في نهاية المطاف من أن الشخص المعني سيفكر بما سيتم عرضه عليه.

فيما يتعلق بمسألة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، لاحظنا باهتمام، سيدي الرئيس، التوصيات التي قدمها سلفكم، السيد علي عبد السلام التريكي. وسيكون من المفيد لو تمت دراسة تلك المسائل من فريق يتكون من رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته والرئيس الحالي والرئيس المقبل. وفي جميع الأحوال، ينبغي ألا يتم شل حركة رئيس الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة بسبب عدم كفاية الموارد المالية والبشرية. وفي الوقت نفسه، ينبغي لتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة ألا تقيد على نحو غير ملائم المرونة في اختيار الموظفين من جانب الرئيس الجديد للجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن تنشيط الجمعية العامة ينبغي أن يكون أولوية عليا بالنسبة لأعضاء الجمعية العامة عموما والبلدان النامية على وجه الخصوص، بما فيها بلدي. ونحن مقتنعون بأن وجود علاقة متوازنة بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة سيمكننا من تجاوز الخلافات الإجرائية ومعالجة المسائل الشائكة التي تعصف بالإنسانية، بما في ذلك تحقيق السلام والأمن ونزع السلاح والتنمية وتخفيف حدة الفقر ومكافحة الأمراض وتغير المناخ والعديد من المسائل التي ترعب العالم اليوم وتجعلنا نعتقد أنه لن يتغير إطلاقا.

السيدة مورغان سوتومايور (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): ترحب المكسيك بتقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/64/903)، وتنوه بالعمل الممتاز الذي يقوم به الميسران المشاركان، الممثلان الدائمان السيدة سانيا ستيغليتش ممثلة سلوفينيا والسيد خورخي أرغويو ممثل الأرجنتين. وعلى نحو مماثل، فإن وفدي يرحب باتخاذ القرار ٣٠١/٦٤ في أيلول/سبتمبر، الذي أنشأنا بموجبه الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة في الدورة الخامسة والستين للجمعية. ونهنئ السيد كاميّو غونسالفيس، الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسيد داليوس تشيكوليس، الممثل الدائم لليتوانيا، على تعيينهما مُيَسِرَين مشاركين للدورة الحالية.

تولي المكسيك اهتماما خاصا لتعزيز الجمعية العامة باعتبارها الهيئة العالمية بلا منازع والمنتدى الرئيسي لاعتماد

المعايير الدولية. ومن المؤكد أن تنشيط هذه الهيئة وتعزيزها يتطلبان الإرادة السياسية من الدول الأعضاء، وكذلك التزامها بتحقيق نتائج جوهرية في الأجل القصير. ويلاحظ وفدي أنه قد تم إحراز تقدم في ذلك المجال. ومع ذلك من المثير للقلق أن مسائل هامة لا تزال بدون حل في مجال تنشيط الجمعية العامة وتعزيزها. و لم يستخدم على الإطلاق الإسهام الهام المقدم من الميسرين المشاركين في تقريرهما (A/63/959) عن حالة تنفيذ القرارات في ذلك المجال. وفي ذلك الصدد، نؤيد مبادرة إجراء استعراض شامل لقائمة القرارات، أولا وقبل كل شيء، من أجل تحديد الأحكام التي تم تنفيذها فيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وثانيا، الأحكام التي تنتظر التنفيذ، بما في ذلك أسباب عدم تنفيذها. وينبغي أن يتم ذلك من أجل تجنب مزيد من التأخير في الإجراءات الرامية إلى تعزيز دور هذا الجهاز الهام في الأمم المتحدة.

تعتقد المكسيك أنه من الأهمية بمكان أن يجسد جدول أعمال الجمعية العامة أولويات المجتمع الدولي. ومن شأن ترشيد بنود جدول أعمال الجمعية العامة تسهيل توزيع عبء العمل بشكل أكثر فعالية في الجلسات العامة واللجان الرئيسية. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا إذا كان وافقت عليه الجمعية العامة ككل، لأنه يتطلب أن تقوم الدول الأعضاء بالإعراب عن استعدادها للحد على نحو مناسب من عدد البنود التي يتم تناولها في هذا المنتدى.

نؤكد مجددا رأينا بأن أحد أجدى السبل لتحقيق ذلك الهدف هي تناول بنود جدول الأعمال كل سنتين أو ثلاث سنوات، ولذلك سيكون من المهم مواصلة تلك العملية. وسيعتمد ذلك النهج، بطبيعة الحال، على إرادة الدول الأعضاء ككل.

من المهم أيضا الاستمرار في تحليل الاقتراحات المبتكرة لتحسين أسلوب التصويت اليدوي داخل المنظمة من أجل كفالة أن تكون العملية موثوقة وذات مصداقية دائما وأن يبقى التصويت سريا. وهناك جانب آخر يجب علينا مواصلة العمل بشأنه من أجل التحرك إلى الأمام بشكل حاسم وهو العلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى زيادة التفاعل والتنسيق وفعاليتهما فيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في المجالات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

فيما يتعلق باختيار الأمين العام وتعيينه، يرى وفد بلدي أنه ينبغي الاضطلاع بهذه العملية بشكل أكثر انفتاحا وبشفافية أكبر مع المشاركة الكاملة والفعالة من جانب الدول الأعضاء. ومع ذلك لا بد من الاعتراف بالواقع المتمثل في أن مجلس الأمن بيده السلطة فيما يتعلق باتخاذ القرار الهام لاختيار أي مرشح لذلك المنصب وأن الجمعية العامة تبدي مجرد الموافقة ببساطة على ذلك القرار. وفقا للمادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة التي اتخذت في هذا المجال، تقع مسؤولية تعيين الأمين العام على عاتق الجمعية العامة التي تتخذ ذلك القرار بعد الاستماع إلى توصية من مجلس الأمن. ومن أجل الامتثال الكامل لذلك القرار، يجب أن تكون لدى الجمعية العامة معرفة مسبقة ومستفيضة عن جميع المرشحين فيما يتعلق بخبراتهم المهنية وعمق معرفتهم والتزامهم، فضلا عن رؤيتهم للأمم المتحدة وما تمثله. ومما يؤسف له أنه لم تجر العادة على القيام بذلك. وتنص الفقرة ١٤ من القرار ٣٠١/٦٤ على أنه ينبغي للفريق العامل المخصص في الدورة الخامسة والستين مواصلة النظر في تنشيط دور الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام. تعتقد المكسيك أنه من المهم تحقيق تقدم سريع وواضح وملموسة في ذلك الصدد، وهو أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء الفريق العامل المخصص.

ووفدي مستعد لمواصلة التعاون في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، بغية زيادة التركيز على العناصر التي تعزز الجهاز الأكثر تمثيلا وعالمية المتاح لنا نحن الدول الأعضاء. ومن شأن ذلك تعزيز إجراء حوار أوسع وأكثر إيجابية يمكّن المنظمة من التصدي بطريقة أكثر فعالية وشرعية للتحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

السيد سيمانجونتاك (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الممثل الدائم لإندونيسيا، السفير حسن كليب.

إن مداولاتنا اليوم هامة ومتسقة مع موضوع الدورة الحالية، أي ”إعادة تأكيد الدور المركزي المنوط بالأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية“، الذي يؤيده وفد بلدي.

يعرب وفدي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق سفير الجزائر، بصفته منسق حركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة، وسفير فييت نام، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تود إندونيسيا الترحيب بتعيين السفير داليوس تشيكوليس ممثل ليتوانيا والسفير كاميو غونسالفيس ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين مؤخرا كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة في الدورة الخامسة والستين. ونحن نهنئهما على تعيينهما ونعرب عن استعدادنا لمساعدتهما بقوة في مسعيهما.

استغرق سعينا لتنشيط أعمال الجمعية العامة فترة امتدت أكثر من عقدين من الزمن. وعلينا أن نبني على الإنجازات وأن نحرز التقدم على أساس الحلول التوفيقية البناءة التي حققناها للتوصل إلى توافق في الآراء على العديد من المسائل المتجمعة فيما يتعلق بتنشيط الجمعية العامة.

في ذلك الصدد، نود أن نشيد بعمل المُيَسِرَين المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص، الممثلين الدائمين للأرجنتين وسلوفينيا، لإدارتهما بنجاح العملية الدينامية في الفريق العامل التي أسفرت عن اتخاذ القرار ٦٤/٣٠١. ويجسد ذلك حماسة الدول الأعضاء لمواصلة تأكيد أهمية عملية إصلاح الجمعية العامة، وهي جهاز رئيسي هام في الأمم المتحدة. ويبرز القرار العناصر الهامة لإحراز مزيد من التقدم في عمل الفريق العامل المخصص خلال هذه الدورة. وينبغي أن نركز على تلك العناصر في هذه الدورة.

أولا، من الأهمية بمكان تنفيذ ولاية الفريق العامل التي تمت الإشارة إليها تحديدا بوصفها إجراء استعراض شامل للائحة قرارات الجمعية العامة بشأن تنشيط الجمعية العامة الواردة في مرفق تقرير الفريق العامل المخصص المقدم في الدورة الثالثة والستين (A/63/959). وكانت قائمة جداول قرارات الجمعية بشأن تنشيط الجمعية العامة المرفقة بالتقارير السنوية للفريق العامل أداة مفيدة جدا يجب علينا الاستمرار في استخدامها. كما ينبغي لنا مواصلة عملنا لترجمة العديد من القرارات والمقررات التي تم الاتفاق عليها بشأن موضوع تنشيط الجمعية إلى إجراءات.

ثانيا، لدى الفريق العامل ولاية بتحديد سبل إضافية لتعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها في جملة أمور منها الاستفادة من القرارات السابقة وتقييم حالة تنفيذها. وينبغي ضمان أن يتم تنفيذ جميع القرارات المتفق عليها في هذا المجال. وحيث لم يجر تنفيذها، ينبغي للفريق العامل مواصلة تحديد الفجوات بغية إيجاد السبل والوسائل للتصدي للتحديات والعقبات التي تعترض طريق تنفيذها.

ثالثا، ترحب إندونيسيا بالنية الإيجابية للقرار الذي يطلب إلى الأمين العام تقديم اقتراحات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، واستعراض

تخصيص اعتمادات ميزانية لمكتب رئيس الجمعية العامة وفقا للإجراءات القائمة. ويتماشى ذلك مع الجهود الرامية إلى تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب الرئيس ووظيفته عن طريق تزويده بالموارد المنفصلة والمخصصة.

رابعا، يؤكد التقرير أهمية التوازن بين الأجهزة الرئيسية، ولا سيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويشير أيضا إلى أن يمكن النظر في مناقشة العلاقة بين الجهازين في سياق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة. وتلك التوصية واقعية جدا ومعقولة. وبما أن مسألة العلاقة بين هذين الجهازين الهامين تم التعامل معها بوصفها إحدى المسائل الرئيسية في المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإن بوسع الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة التركيز على المسائل الهامة الأخرى المعروضة عليه.

وأخيرا، يتطرق التقرير إلى مسألة تعيين الأمين العام. ونحن ندرك أن الجمعية لها دور بالغ الأهمية في جعل عملية الاختيار شفافة وشاملة للجميع ومفتوحة لتشاور عموم الأعضاء. ولئن كانت عملية الاختيار قد أسفرت عن تعيين أمناء عامين متميزين وجديرين بالثناء، فإن ذلك لا يعني أن العملية نفسها مثالية. إن تطبيق المبادئ الديمقراطية، يتيح المجال دائما للتحسين. وبدون المساس بأحكام المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، نحن نتشاطر وجهات النظر القائلة بضرورة التفاعل الموضوعي من المرشحين مع الجمعية، حيث ستستمر المراعاة الواجبة للتناوب الإقليمي.

في الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن إندونيسيا، من جانبها، ملتزمة بمواصلة العمل بطريقة بناءة مع جميع الوفود في جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلدي أن يثني على الجهود التي يضطلع بها السيد خورخي أرغوييو، الممثل الدائم للأرجنتين، والسيدة سانيا ستيغليتش، الممثلة الدائمة لسلوفينيا، بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر خلفهما، السفير داليوس تشيكوليس، الممثل الدائم لليتوانيا، والسفير كاميو غونسالفيس، الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تحتل مناقشة اليوم مكانة بالغة الأهمية في إصلاح الأمم المتحدة. إنها تتناول التحديات الرئيسية التي تواجهنا، أي تحقيق التوازن بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة وأدوارها، ومسؤولية الجمعية العامة وكفاءتها في سياق مهمتها الأساسية، وتحديث أساليب عملها.

تؤدي الجمعية العامة دورا محوريا بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي المناط به المسؤولية الخاصة عن توجيه المنظمة، وتطوير التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ووضع القواعد وتدوين القانون الدولي. وعلى مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، اتخذت الجمعية تدابير مختلفة لتعزيز دورها وسلطتها وكذلك دور رئيس الجمعية العامة وسلطته. ونحن نرحب بهذه التطورات.

كما كرست الجمعية العامة نفسها لإعادة تركيز عملها لكي تتصدى بشكل أفضل للتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها، وهي تحديدا، تعزيز السلم والأمن الدوليين، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الوسائل لمنع وقوع الأزمات ومكافحة تكرارها، ومنع تدمير البيئة وتنوعها البيولوجي. ومكنت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة حتى

الآن من تحقيق بعض التقدم بشأن إعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة. ومع ذلك ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

إن تحسين ممارسات وأساليب عمل اللجان الرئيسية، ودعم الدور والذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة ودعم دور وسلطة الرئيس وزيادة ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة لا تزال من الأهداف الاستراتيجية التي يتعين علينا مواصلة العمل على تحقيقها وذلك لجعل الجمعية العامة هيئة تداولية أساسية للمنظمة متسمة بالقوة والمصداقية والفعالية وقادرة على أن تكون في مستوى تلبية تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي ذلك المسعى، يتعين بالطبع أن نولي احتراما تاما لأحكام الميثاق والتوازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بصفته الهيئة الأساسية التي تتحمل المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

بينما يدعو تعزيز دور الجمعية العامة وتأثيرها إلى اتخاذ تدابير هيكلية وتنظيمية، فإنه يتطلب كذلك كفالة التنفيذ الفعال لقرارات مؤتمرات قمة الدورات الخاصة، ابتداء بتلك المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية والشرق الأوسط.

ويتعين بذل جهد كبير في مجال الترشيد لسد الفجوات وتجنب الازدواجية وزيادة فعالية الجمعية العامة مع الأخذ في الاعتبار لضرورة تخفيف العبء المالي على الدول النامية. وسيظل بلدي مقتنعا بأنه في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس، التي كرستموها هذا العام للموضوع الرئيسي المتعلق بالحوكمة الرشيدة الدولية، فإن الدول الأعضاء ستواصل بذل جهود كبيرة للنهوض بعملية التنشيط.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه من خلال تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن فإن المجتمع الدولي يطمح إلى إعادة إرساء التعددية ودعم الثقة بها إذ أنها الإطار الوحيد القادر على أن يضمن مراعاة المصالح والتطلعات المشروعة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة شاملة ومتفاوتة ومتوازنة.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أعبر عن امتناني لكم سيدي الرئيس، إيلائكم الاهتمام الواجب لتنشيط أعمال الجمعية العامة، هذه المسألة الهامة التي طال انتظارها بوضعكم لها في صدارة جدول أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة الخامسة والستين.

وبينما يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به المندوب الدائم للجزائر باسم حركة عدم الانحياز أود كذلك أن أوضح بضع نقاط بشكل معمق. فحقيقة أن عددا كبيرا من قرارات الأمم المتحدة تعاملت مع تنشيط دور وسلطة الجمعية العامة تبين بوضوح مدى أهمية تعزيز دور وسلطة هذه المنظمة بالنسبة لأعضائها. وبالتالي ينبغي أن نزيد من جهودنا لاستكشاف سبل ووسائل ملموسة للتنفيذ الكامل لمهام وسلطات الجمعية العامة كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وبالنسبة للعلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، فقد كانت العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن مسألة مناقشات مطولة وبصفة خاصة في سياق الجهود المختلفة لإصلاح الأمم المتحدة على مدى سنوات طويلة. ويحدد عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة معايير معينة لإيضاح العلاقة بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة.

ويضفي ميثاق الأمم المتحدة على كلا الجهازين مهام ومسؤوليات هامة. ومع ذلك شهدنا استمرار التعدي الدائم والمتواصل والتدريجي من جانب مجلس الأمن على مهام وسلطات واختصاصات الجمعية العامة والهيئات الأخرى، في مجالات تتراوح من القضايا التشريعية والإدارية

إلى مسائل الميزانية. في ذلك الصدد فإن تشكيل فريق دراسة للتعامل مع كل جوانب هذه القضية يمكن أن يعتبر خطوة إيجابية في فهم ومعالجة شواغل الدول الأعضاء. ومما يتسم بأهمية خاصة هنا ممارسات مجلس الأمن فيما يتعلق بوضع قواعد وسن قوانين وإنشاء تعاريف في مجالات خارجة عن نطاق اختصاصه. واسمحوا لي بأن أشير إلى الفقرة ١ من المادة ١٣ من الميثاق التي تكلف الجمعية العامة بصفتها الجهاز الشامل والتمثيلي الوحيد الذي يضم كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المكلفة بمهمة التطوير المطرد للقانون الدولي وتدوينه.

خلال الدورة السابقة قدم رؤساء الجمعية العامة تقريرا قيما عن تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتبه. وبينما نؤكد على أن ذلك يتصل اتصالا وثيقا بالقضايا الهامة الأخرى قيد النظر، من الملاحظ ومما يثير الانزعاج أن ميزانية ذلك المكتب لم تزد منذ عام ١٩٩٨، بينما زادت خلال نفس الفترة ميزانية الأمم المتحدة ثلاثة أضعاف. ومع أن أي أموال طوعية لتصحيح حالة الميزانية هذه يعد موضع تقدير فإن ضرورة إمكانية التنبؤ والاستدامة إلى جانب نزاهة هذه الهيئة تضطرنا إلى أن نطلب تخصيص نسبة أكبر من الميزانية العادية لمكتب رئيس الجمعية.

وفقا للمادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة يجوز للجمعية أن تناقش أية مسألة تقع في نطاق هذا الميثاق أو تتصل بسلطات ومهام أي جهاز من الأجهزة المنصوص عليها فيه. وإذ أن عملية اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة لا تخرج عن نطاق هذا الميثاق، فعليه يمكن إثارتها ومناقشتها في الجمعية العامة بوصف ذلك أحد الأدوار الأساسية لهذه الهيئة.

إن تعيين الأمين العام الذي يفترض أن يعتمد بواسطة موافقة الجمعية العامة أو اتفاقها يتعين ترتيبه من خلال عملية أو سلسلة منهجية من الإجراءات. نحن نرى أن الأغلبية العظمى لأعضاء هذه المنظمة تجمع بينهم إرادة قوية لتوضيح وتحسين عملية اختيار الأمين العام من خلال إعطاء الجمعية العامة دورا أكثر مدلولا وحسما.

تحدد الفقرات من ٥٦ إلى ٦١ من القرار ٢٤١/٥١ مجموعة من الأحكام من شأنها أن تعزز دور الجمعية العامة في اختيار الأمين العام إذا ما تم تنفيذها. وعلى وجه الخصوص، فإن الفقرة ٥٦ تؤكد من جديد الحاجة إلى أن تكون عملية اختيار الأمين العام أكثر شفافية. وفي الواقع هذه مسألة رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره الذي يعتبر الأمين العام كأعلى ممثل له. ولذلك ينبغي أن تستند شرعيته ومصداقيته إلى الدعم الأوسع لأعضاء المجتمع الدولي.

ختاما، يعد تنشيط أعمال الجمعية العامة بوصفه جزءا من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة أمرا ديناميكيا وعملية مستمرة. وينبغي أن نبقى ملتزمين وعلى قدر من الفعالية طوال هذه العملية المستمرة بغية تعزيز دور وسلطة الجمعية باعتبارها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للتداول وصنع السياسات والتمثيل.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أود في البداية، أن أؤكد تأييد وفد بلادي لكل ما ورد في كلمة مندوب الجزائر، باسم دول حركة عدم الانحياز، فيما يتعلق بالمسائل التي تقع في صميم عمل الجمعية العامة بمقتضى الميثاق. وأؤكد على ضرورة قيامها بولايتها كاملة وأن نعمل سويا من أجل وقف تعدي مجلس الأمن على صلاحياتها، بل وتعزيز هذه الصلاحيات.

ونلاحظ بكل أسف، أن انتهاء الحرب الباردة كان سببا في زيادة تعدي مجلس الأمن على صلاحيات الجمعية العامة، وتهميش دورها في مسائل هامة مثل اختيار الأمين العام وقبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة وكثيرا من

المسائل المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين. وهو أمر لا يمكن القبول باستمراره في ظل التغيرات الدولية المتسارعة في مختلف المجالات.

ونحن نرحب بإنشاء الفريق العامل المعني بتنشيط الجمعية العامة. ونعتقد أنه يجب أن يركز في عمله على البحث في المسائل الكفيلة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ووقف التعدي على اختصاصاتها، وأن يتم فيما بعد إقرار توسيع هذه الاختصاصات لكي تكون الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرارات الدولية. وتكون قراراتها في ذات الوقت ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وجميع أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، الذي يجب أن يكون في النهاية أداة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة. إن قرارات الجمعية العامة هي القرارات الأكثر شرعية في منظومة الأمم المتحدة، لأنها الجهاز الوحيد الذي يضم ممثلي جميع الدول الأعضاء. ومن ثم فهي بمثابة برلمان العالم ويجب أن تكون الجهاز التشريعي الأعلى الذي يخضع له الجميع.

إن مواد الميثاق التي تحد من صلاحيات الجمعية العامة يجب أن تعدل بحيث لا تكون الجمعية العامة رهينة لما يتخذه مجلس الأمن من قرارات في بعض المسائل. فلا يمكن أن يستمر خضوع إرادة ١٩٢ دولة لقرار خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وهذا هو السبيل الوحيد لتعزيز الأمن والسلام الدوليين.

وأخيرا، إن ليبيا التي كان لها شرف ترؤس الدورة السابقة للجمعية العامة، تشعر بأن هناك ضرورة ملحة لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة ماليا وبشريا. إن الموارد المخصصة لمكتب الرئيس لا تغطي سوى نسبة متواضعة جدا من نفقات المكتب في ظل الالتزامات المتزايدة في السنوات الأخيرة.

ومن ثم فإن الدولة التي تترأس الجمعية العامة تجد نفسها مضطرة لتخصيص موارد مالية كبيرة للإنفاق على نشاطات للأمم المتحدة يقوم بها رئيس الجمعية العامة. إن الأمر يحتاج إلى دراسة عاجلة وإقرار زيادة الموارد المالية المخصصة لمكتب الرئيس، وكذلك زيادة عدد الموظفين العاملين به.

السيد فاليرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل الجزائري باسم حركة عدم الانحياز.

كذلك تقدر جمهورية فنزويلا البوليفارية تعيين السفير كاميو غونساليس الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين والسفير داليوس شيكوليس الممثل الدائم لجمهورية ليتوانيا بصفتهما الميسرين المشتركين الجديدين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن الاعتراف بالعمل الذي أنجزته السفيرة سانجا استيغليتش الممثلة الدائمة لسلوفينيا والسفير خورخي أرغوييو الممثل الدائم للأرجنتين كميسرين مشتركين لنفس الفريق خلال الدورة الرابعة والستين.

كشفت الدورة الأخيرة الحيوية والأهمية الكاملة للمسائل التي يتناولها الفريق. وتشمل تلك المسائل اختيار الأمين العام وتعيينه، ودور الجمعية العامة وسلطتها، والشؤون المتعلقة بالميزانية، والعلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، وتحسين أساليب عمل الجمعية العامة. كل تلك المسائل التي لا تزال جزءا من مداولات الفريق إبان الدورة الخامسة والستين ينبغي تناولها بطريقة شاملة.

إن اختيار الأمين العام وتعيينه مسألة هامة بالنسبة لتنشيط أعمال الجمعية. وخلال الدورة الأخيرة، طرحت بعض الاقتراحات بشأن هذه المسألة. ويشدد وفدي على

تأكيد مسؤولية الجمعية العامة في ذلك الصدد. وتعتقد فترويلا أن عملية الاحتكار التي يمارسها مجلس الأمن في اختيار الأمين العام للأمم المتحدة ممارسة غير ديمقراطية ولا تتيح مشاركة فعالة للجمعية العامة في عملية اتخاذ القرار. ويجب أن تكون عملية الاختيار شاملة وشفافة ويجب أن تشرك الجمعية في كل مراحل العملية.

وبالمثل، يؤكد وفدي مجددا على الحاجة إلى أن تتصرف الأمانة العامة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة وعلى أساس ما اتفقت عليه الدول الأعضاء واعتمدته. وهذا ما سيضمن المصداقية والشرعية للمنظمة وكذلك للأمين العام في أدائه للمهام الموكلة إليه.

وفي الفريق العامل قدمت شكاوى في مناسبات عديدة فيما يتعلق بالحاجة إلى وقف الاتجاه الضار لتعدي مجلس الأمن لولايته وتغوله على مسائل تضع حصرا في نطاق ولاية الجمعية العامة، مما يحد من دور الجمعية العامة مقارنة بدور المجلس. فليس كل ما يحدث في العالم تهديد للسلم والأمن ولا ينبغي تناول المجلس لكل شيء وسيطرته عليه. والآراء الخاطئة تؤدي إلى استجابات خاطئة. وفي وسع الجمعية العامة وحدها أن تضع نهجا شاملا نحو الحالات التي تستحق أكثر من مجرد الاستجابات البعيدة عن الواقع، كما هو الحال على أرض الواقع.

ويتطلب تعزيز الجمعية العامة تمكينها من الممارسة الكاملة لسلطاتها في مجال السلام والأمن الدوليين على النحو الوارد في المواد من ١٠ إلى ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وترحب جمهورية فترويلا البوليفارية بالتقدم الذي أحرزه القرار ٣٠١/٦٤، الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر العام الماضي. ونحن على استعداد لتوسيع عمل الفريق، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات التي اتخذت. ولا يمكننا أن نصوت بصورة فعالة إلا إذا قمنا بتحليل الأسباب الحقيقية التي أعاقت تنفيذ القرارات وإذا أوفى المسؤولون عن عدم التنفيذ بمسؤولياتهم والتزاماتهم بغية إحراز النجاح في التعزيز الحقيقي للجمعية العامة.

ومرة أخرى تتعهد جمهورية فترويلا البوليفارية بتعاونها الكامل واستعدادها للعمل مع الرئيس والميسرين المشاركين الاثنين.

السيد فيلكي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن ”إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“ هو موضوع الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، فإن وفدي يود أن يغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للتأكيد على ضرورة تنشيط دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها المجتمع العالمي اليوم. وفي ذلك الصدد، سيدي الرئيس، تؤيد إثيوبيا تأييدا كاملا إعادة التأكيد الحسنة التوقيت والملائمة على الدور المركزي للأمم المتحدة والأولويات التي حددت لهذه الدورة في ظل رئاستهم.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتؤمن إثيوبيا إيمانا جازما بأن هناك شعورا مشتركا بالهدف وتوقعا فيما بين الدول الأعضاء مفاده أنه سيتم تنشيط الجمعية العامة لتتحمل، كما ينبغي لها، مسؤوليتها على النحو اللائق بوصفها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للتداول وصنع السياسات والتمثيل. فالنهوض بدور الجمعية العامة مسألة تتسم بأهمية ملحة وهامة إذا أريد للمنظمة أن تواجه التحديات العالمية مثل الفقر وتغير المناخ والصراع وغيرها من الشواغل الملحة التي تواجه المجتمع الدولي.

كما نؤمن بأنه يتعين المحافظة على دور الجمعية العامة وسلطتها وتعزيزهما في تحديد القواعد في كل منظومة

الأمم المتحدة، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، فإن تعدي مجلس الأمن المتزايد على اختصاص الجمعية العامة مصدر قلق للعديد من الدول، بما في ذلك بلدي. ومن البديهي أن هذا الاتجاه غير المستحسن في مجلس الأمن مستمد من إعادة التحديد بصورة مطردة لنطاق وطابع التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وقد آن الأوان لعكس ذلك الاتجاه ولاستعادة الجمعية العامة لمكانتها اللائقة بها وتمكينها من معالجة المسائل التي تقع في نطاق اختصاصها.

وعلاوة على ذلك، فإن دور الجمعية العامة في عملية انتخاب الأمين العام لا يتماشى مع مركز الجمعية العامة. وهناك اعتقاد على نطاق واسع بأن العملية لا تتيح فرصة وافية لأغلبية الدول الأعضاء في اختيار الأمين العام. ولذلك يرى وفد بلدي أن إجراء استعراض شامل لدور الجمعية في تلك العملية أمر حسن التوقيت ومناسب.

ونظرا لأن تنشيط الجمعية العامة عملية سياسية، فإن التزام جميع الدول الأعضاء، والأكثر أهمية، انخراط الإرادة السياسية على أعلى المستويات أمر يتسم بأهمية حيوية لتحقيق الهدف المنشود على سبيل الأولوية. وفي ذلك الصدد، وبغية إحراز تقدم ملموس في المضي قدما بتنشيط الجمعية العامة، من الأهمية بمكان التركيز على المسائل العاجلة والمحددة، بما في ذلك إجراء تقييم لمركز تنفيذ قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن تنشيطها. وأيضا، لا بد من منح الأولوية لترشيد جدول أعمال الجمعية بغية التركيز على المسائل الأكثر إلحاحا والمسائل ذات الأهمية الأكبر لعموم الأعضاء وللمجتمع الدولي.

إن عقد المناقشات المواضيعية بشأن المسائل ذات الأهمية الدولية والاهتمام بالنسبة للأمم المتحدة ينبغي أن يستمر خلال هذه الدورة. ويرى وفد بلدي أنه بغية تجنب تداخل وازدواجية المناقشات في كل المنظمة، فإن المسائل الناشئة ومنها صون السلام والأمن الدوليين، ينبغي أن تستحق أقصى اهتمامنا في تحديد جدول الأعمال. وعلى النحو الذي أوضحته الدول الأعضاء في العديد من المناسبات، فإنه حينما تؤدي المناقشات المواضيعية إلى اتخاذ قرارات، يلزم أن تدرج بشكل سليم في هذه القرارات الأفكار التي تقترحها الدول الأعضاء خلال المناقشات المواضيعية.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشدد على أن تحسين أساليب عمل الجمعية بغية تعزيز دورها لا يزال أولوية ملحة. وللتنفيذ الفعال والوافي للمهام والمسؤوليات المسندة إلى الجمعية العامة بموجب الميثاق تأثير مباشر على أهمية الجمعية ومصداقيتها. ولذلك ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لتحسين الأساليب التي تدير بها الجمعية أعمالها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا للمتكلم الأخير في هذه المناقشة. بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البندين ١١٧ و ١١٨ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن النظر في البند الفرعي (ب) من البند ١١٢ من جدول الأعمال، المعنون ”انتخاب خمسة أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام“، الذي كان من المقرر إجراؤه يوم الاثنين ١٣ كانون الأول/ديسمبر قد أرجئ إلى موعد يعلن فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.